# ما لا يُنْعَتُ في العربيّة

## دراسة في حديث النحويّين

إعـداد


**د/ عبد العزيز بن علي بن أحمد الغامدي**

قسم النحو والصرف وفقه اللغة- كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض



١٤٤٤ هـ- ٢٠٢٢م

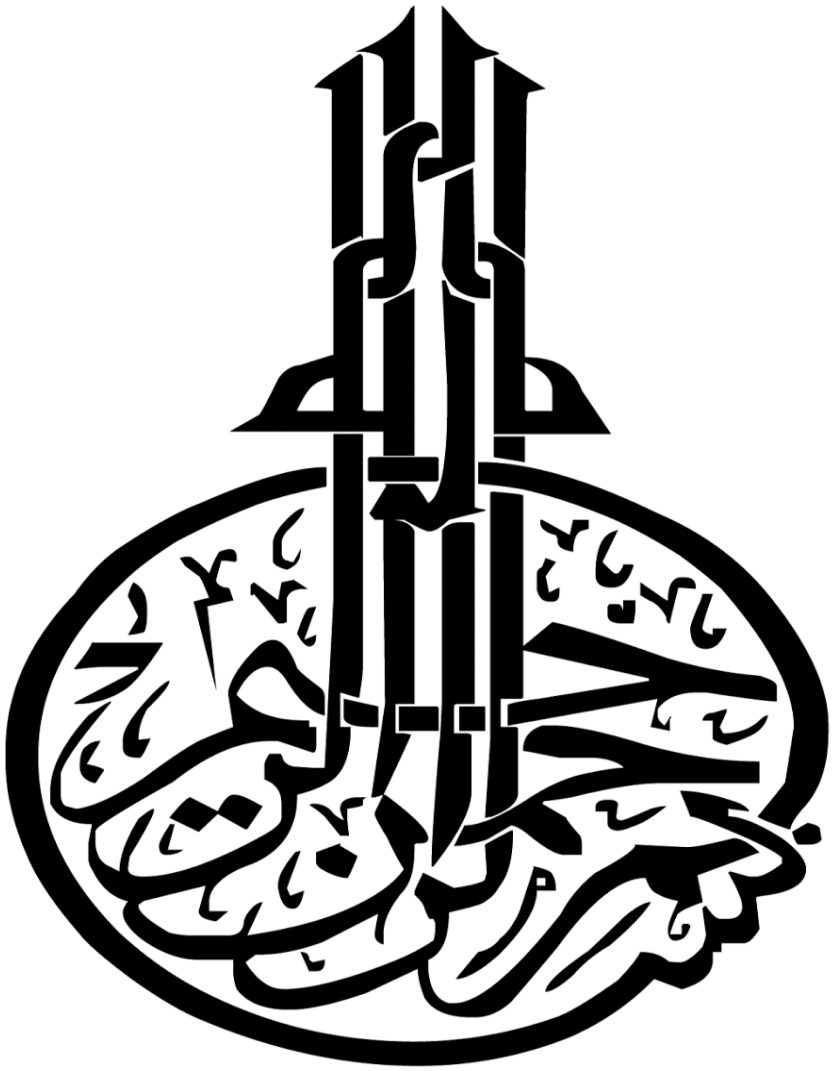

# ما لا يُنعَت في العربيّة (دراسة في حديث النحويّين)

**عبد العزيز بن علي بن أحمد الغامدي**
**قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، السعودية.**
**البريد الإلكتروني:**
abdul.gamed@gmail.com

## ملخص البحث:

في العربية ضروب من الألفاظ التي لا يصح نعتها، إما مطلقًا وإما في حال دون حال، بإجماع أو باختلاف. وهذا البحث يُعنىٰ بتتبُّع ما تفرّق من مفردات هذا الموضوع في حديث النحويين، ومناقشة آراء العلماء فيها، وتجلية الدواعي التي أوجبت علىٰ بعض الألفاظ ألّا تنعت، والكشف عمّا قد يصحب ذلك من استثناءات، وعرض المسالك التي عُوِّل عليها في توجيه ما ظاهره المخالفة من نصوص اللغة وتعبيراتها، وعرض المبرِّرات التي ركن إليها المجوِّز في نعت ما قيل إنه لا يُنعَت. وقد بدأت هذا العمل بمقدمة، أتبعتها بحديث تاريخي، ثم عرض تطبيقي، ثم دراسة نظرية، وذيّلت العمل بخاتمة أودعتُ فيها أبرز ما توصلت إليه من نتائج. وكان من أهمها: أن العربية فيها ألفاظ يجوز نعتها كالأعلام، وألفاظٌ يجب نعتها كمجرور (رُبَّ) إذا كان ظاهراً في قول بعض النحويين، وألفاظٌ يمتنع نعتها كالجمل، والأفعال، والحروف، وكثير من الأسماء، وتبيّن في الحديث التاريخي أنّ الضمير في هذا الموضوع هو أكثر الأسماء حضوراً، وأبرزها وروداً عند العلماء، وقد تجلّىٰ في الدراسة النظرية أنّ أصنافًا من الأسماء

إنما مُنعت من النعت لشبهها بالضمير، و الأسماء التي لا يجوز نعتها، منها ما لا يُنعت مطلقًا، كأسماء الشرط والاستفهام، والضمائر عند الجمهور، ومنها ما لا يُنعت في بعض الأحوال، كالمصدر فإنه لا يُنعت قبل تمام عمله عند الأكثرين، ومثله الوصف عند البصريين والفراء، وكذا الموصول عند من أجاز نعته؛ فإنه لا يُنعت قبل تمام صلته.

**الكلمات المفتاحيّة:** لا يُنعت- لا يُوصف- لا يُتبع- حديث النحويين- ما لا يُنعَت في العربيّة.

# What does not described in Arabic language (A Study In the Grammarians' debate)

Abdul Aziz bin Ali bin Ahmed Al-Ghamdi
Department of Grammar, Syntax and Philology, College of Arabic Language, Imam Muhammad bin Saud Islamic University in Riyadh, Saudi Arabia.
**Email:** abdul.gamed@gmail.com

**Abstract:**

There are many types of expressions in Arabic language whose adjectives are not correct, either at all or without a condition, by consensus or disagreement. This Thesis is concerned with tracing this topic's vocabulary that differed in the Grammarians' debate, discussing the scholars points of view, clarifying the reasons that required some words not to be described, revealing the exceptions that may accompany that, and presenting the paths that were relied upon in directing the apparent contradiction from the language texts and its expressions, and the illustrating the justifications in which the grammarian relied in describing what was said to be undescribed. I've started this thesis with an introduction, followed by a historical hadith, then an applied presentation, then a theoretical study, and I've ended the thesis with a conclusion in which I deposited the most prominent findings. Among the most important of them were: in Arabic there are words that may be described as adverbs, and words that must be described as a preposition (Rabb) if it appears in the words of some grammarians, and words that are forbidden to be described as sentences, verbs, letters, and many nouns. Nouns are present, and the most prominent of

them are occurrences among scholars, and it was evident in the theoretical study that certain types of nouns were prevented from being called because of their resemblance to a pronoun, and nouns that may not be described at all, such as conditional and interrogative nouns, and public pronouns, and some that are not described in the Some cases, such as the source, it is not described before the completion of its work according to the majority, and the same is the description according to the Basrans and Al-Fara', as well as the connective according to those who permit its description; It is not described before the connection is complete.

**Keywords:** Undescribed – Unfollowed - It is not followed - The hadith of the grammarians - What is not described in Arabic.

# المقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيِّنا محمد وعلىٰ آله وصحبه والتابعين، أمّا بعد:

فإنّ من الألفاظ ما يجوز نعته كالأعلام[1]، ومنها ما يجب نعته كمجرور (رُبّ) إذا كان ظاهراً، في قول بعض النحويين[2]، ومنها ما يمتنع نعته، فلا يوصف بشيء، إمّا مطلقًا، وإمّا في حال دون حال، بإجماع أو باختلاف.

وقد ألفيتُ معظم الكلام عن الأشياء التي لا تُنعَت متفرِّقًا في تضاعيف أبواب عِدَّة، لم ينظمها عقد ولم يجمعها كتاب، فمنها ما ورد في أبواب المعارف، ومنها ما ورد في باب الصفة المشبهة، ومنها ما ورد في باب (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، ومنها ما ورد في باب النداء، ومنها ما ورد في باب الترخيم، ومنها ما ورد في باب النعت، ومنها ما ورد في غير تلك الأبواب.

**وهذا البحث يهدف إلى** دراسة هذا الضرب، وجمع ما تشتت من مسائله، والوقوف علىٰ آراء العلماء فيه، والكشف عن الدواعي التي فرضت علىٰ بعض الألفاظ ألّا تُنعَت، وعرض ما قد يصحب ذلك من استثناءات، وتلمُّس الطرق التي سُلكت في تخريج ما ظاهره المخالفة من النصوص أو التوجيهات، وإشهار الأسباب التي عوّل عليها المجوِّز في نعت ما قيل إنه لا يُنعَت.

ولكونه لا يخفىٰ أنّ استقصاء الألفاظ التي لا تُنعَت مما يتعذّر بلوغه، فقد كان المنهج المتّبع في الجمع أنّي أثبتُّ ما نصّ النحويون علىٰ كونه لا

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٦.

(٢) ينظر الجنىٰ الداني: ٤٥٠، ومغني اللبيب: ٧٦٤.

يُنعَت، إذ لا يبعد أن يكون في العربية أسماء لا يصحّ نعتها ولكنّ العلماء أعرضوا عن ذكرها، إما لوضوحها[١]، وإما لأنّ المقام الذي وردت فيه لا يستدعي الحديث عن مسائل النعت، ولهذا جعلت عنوان هذا البحث: (ما لا يُنعَت في العربية: دراسة في حديث النحويين).

**وقد كُتبت دراسات كثيرة في النعت، غير أنّي لم أقف علىٰ دراسة خصّت هذا الموضوع ببحث مستقلٍّ بحسب اطلاعي[٢].**

**وتقتضي المادة المجموعة لهذا العمل أن يكون في ثلاثة مباحث، يسبقها مقدمة، ويتلوها خاتمة، على النحو الآتي:**

- **المبحث الأول:** الجانب التاريخي لما لا يُنعَت في العربية.
- **المبحث الثاني:** العرض التطبيقي لما لا يُنعَت في العربية.
- **المبحث الثالث:** الدراسة النظرية لما لا يُنعَت في العربية.

والله – تعالىٰ – أسأل أن ينفع بهذا العمل، وأن يغفر لنا الزّلل، والحمد لله أوّلاً وآخراً.

❁❁❁❁❁

(١) يدلّ علىٰ ذلك أنّ ابن عصفور في المقرب ١/ ٢٢٣ ذكر أنّ (قبل) و(بعد) لا تنعتان، ثم عقّب عليه ناظر الجيش بأنهما لا يُحتاج إلىٰ ذكرهما، إذ لا يُتصوَّر فيهما أن يوصفا ولا أن يوصف بهما. ينظر تمهيد القواعد ٧/ ٣٣٦٨.

(٢) خلا مقالٍ قصير تناول إحدىٰ مسائله، وعنوانه: (اسم الإشارة لا يُنعت ولا يُنعت به) للدكتور إبراهيم الشمسان، وقد نُشر في صحيفة الجزيرة، في ٤ ذي القعدة سنة ١٤٣٥هـ، العدد ١٥٣١١.

# المبحث الأول

## الجانب التاريخي لما لا يُنعت في العربية.

لا يخفىٰ أنّ تمام الحديث عن الجانب التاريخي في أيٍّ من القضايا النحوية ممّا يعسُر إدراكه، ومن أجل ذلك فإنّ القول في هذا المبحث سيقتصر علىٰ بعض القنوات التاريخية المهمّة التي لا بدّ من الوقوف عليها، مع مناقشة ما يحتاج إلىٰ نقاش، والالتزام بالإيجاز ما أمكن.

**فأقول:** لقد تكلّم إمام الصنعة سيبويه عن بعض ما لا يُنعت من الكلم، وأشار إلىٰ أصنافٍ منه في مواضع من كتابه، فقال: عن الضمير: "واعلم أنّ المضمر لا يكون موصوفًا"[(١)]، وقال عن (كلّ) و(بعض): "وهي معرفة لا توصَف"[(٢)]، وقال عن (اللهمّ): "وإذا ألحقتَ الميم لم تصف الاسم، من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوتٍ كقولك: يا هناهْ"[(٣)].

وهذه الأحكام التي أطلقها سيبويه علىٰ تلك الألفاظ أو غيرها لا يلزم أن تكون حاسمةً عند مَن سواه من العلماء؛ فقد قُوبل بعضها بالرفض الصريح، ومن هذا ما تقدّم ذكره عن مذهبه في (اللهمّ)، فقد قال المبرد: "ولا يجوز عنده[(٤)] وصفه، ولا أراه كما قال؛ لأنها إذا كانت[(٥)] بدلاً من (يا) فكأنك قلت: يا الله، ثم تصفه؛ كما تصفه في هذا الموضع، فمن ذلك قوله: ﴿ قُلِ

(١) الكتاب ٢/ ١١.

(٢)الكتاب ٢ / ١١٤.

(٣) الكتاب ٢ / ١٩٦.

(٤) أي: عند سيبويه.

(٥) أي: الميم المشددة.

ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾[١]، وكان سيبويه يزعم أنه نداء آخر كأنه قال: يا فاطر السموات والأرض"[٢].

ومع تطوُّر التأليف النحويّ، والجنوح إلىٰ التقسيم والتبويب، نجد أبا بكر ابن السراج في طليعة العلماء الذين غيّروا منهج التصنيف، فكانت موضوعات كتابه (الأصول في النحو) غير متداخلة كموضوعات (الكتاب لسيبويه) بحيث لا يمكن التمييز بينها، بل رُتِّب علىٰ الشكل الذي ألفناه في الوقت الحاضر كما يقول المحقّق[٣]، وأَفرد باب النعت بكلامٍ مستقلّ، وعمد إلىٰ عرض عددٍ من مباحثه علىٰ نحو مستفيض، لكنه لم يُشر فيه إلىٰ مسائل ما لا يُنعت إلّا قليلاً[٤]، وإنما جاء ذكر تلك المسائل ممتزجًا بغيرها في مواطن أخرىٰ من كتابه الأصول:

- فقال في (شرح الاسم): " والاسم أيضًا يُنعَت والفعل لا يُنعَت، وكذلك الحرف لا يُنعَت"[٥].
- وقال في (باب المضارع للنداء): "ونعت المرخَّم عندي قبيح"[٦].
- وقال في (باب مسائل من الألف واللام): " (الذي) لا يوصف حتىٰ يتم بصلته"[٧].

---

(١) الزمر: ٤٦.

(٢) المقتضب ٤/ ٢٣٩.

(٣)تنظر دراسة المحقق د. عبد الحسين الفتلي ١/ ٢٢.

(٤) كنعت الضمير وسيأتي الحديث عنه.

(٥)الأصول في النحو ١/ ٣٨.

(٦)الأصول في النحو ١/ ٣٧٤.

(٧)الأصول في النحو ٢/ ٣٣٣.

- وقال في الباب نفسه "ويقولون : (الذي) إذا كان جزاء فإنه لا يُنعَت ولا يؤكد ولا ينسق عليه؛ لأنه مجهول لا تقول: (الذي يقومُ الظريفُ فأخواكَ ولا الذي يقوم وعمرو فأخواكَ) لأنهُ مجهول (وعمرو) عندهم معروف"(١).

ولعلّ ممّا تحسن الإشارة إليه أنّ الألفاظ التي صرّح النحويون بأنها لا تُنعت متعدّدة متنوّعة، غير أنّ أكثرها حضوراً، وأبرزها وروداً: (الضمير)، فقد تكلم عنه سيبويه(٢) والمبرد(٣) وابن السراج(٤)، وتعاقب كثيرون علىٰ ذكره(٥)، بل إنّ الفارسي في (الإيضاح)(٦) لم يشر في البابين اللذين خصّهما للصفة إلا إليه، وسيأتي أنّ كثيراً من الأسماء التي مُنع نعتها إنما كان لمشابهتها الضمير.

وفي سياق الحديث عن الضمير وضع الزجاجي قاعدةً مفادُها: أنّ الأسماء تُنعت كلها إلا الضمير، يقول في ذلك: "واعلمْ أنه يجوز أن تُنعت الأسماء كلها إلا المضمر، فإنه لا يُنعت؛ لأنّ الاسم لا يُضمر إلا بعد أن يُعرف، فقد استغنىٰ عن النعت لو قلت: (ضربته الكريمَ)، أو(مررتُ به العاقلِ)، علىٰ النعت لم يجز، فإن جعلته بدلاً جاز"(٧).

---

(١)الأصول في النحو ٢/ ٣٥٦.

(٢) الكتاب ٢/ ١١.

(٣) المقتضب ٤/ ٢٨١.

(٤) الأصول في النحو ٢/ ٣٢.

(٥)ينظر مثلاً: الإيضاح للفارسي: ٢٧٩ ، واللمع: ٨٢، والمفصل: ٤٧.

(٦) ص٢٧٩.

(٧) الجمل: ١٦.

وتعميم الزجاجي في قوله: "واعلمْ أنه يجوز أن تُنعت الأسماء كلها إلا المضمر" لا يخلو من نظر؛ لأنّ من الأسماء ما لا يُنعت باتفاق كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وغيرها ممّا سيأتي بيانه[١].

وقد يُخرَّج قوله علىٰ أنه أراد بـ(الأسماء): (المعارف)، فيستقيم الكلام حينئذٍ، ويكون متوائمًا مع قول ابن السراج : "الأسماء المعارف خمسةٌ: العلم الخاص، والمضاف إلىٰ المعرفة، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار، فالموصوف منها أربعٌ"[٢]، ونصّ علىٰ المعارف الأربع، وهي: العلم الخاص، والمضاف إلىٰ المعرفة، والألف واللام، والأسماء المبهمة[٣]، والخامس هو الضمير فيخرج من حيِّز الموصوفات.

**ونمت فكرة هذا الموضوع عند أبي الحسن الورّاق**، حيث نظر إليه من جانبٍ آخر، متأثِّراً بثقافة المنطق والتعليل، فذهب إلىٰ أنّ الأصل في المعارف ألّا تُوصف، بخلاف النكرة؛ فهي علىٰ عكس ذلك، قال: "اعلمْ أنّ الأصل ألّا تُوصف المعارف؛ لأنها وُضعت في أوّل أحوالها تدلّ علىٰ شخص بعينه لا يشاركه فيه غيره؛ وذلك أنهم سمّوا الشخص (زيداً) علىٰ تقدير أنْ ليس في العالَم بمسمّىٰ (زيد) سواه، ثم التسمية للآخر علىٰ هذه النيّة، فلمّا كانت الأشخاص أكثر من الأسماء اشترك في الاسم الواحد جماعة، فإذا قال القائل: (جاءني زيد) فخاف ألّا يعرف المخاطب (زيداً) الذي يعنيه لاشتراك جماعةٍ فيه بيّنه بالنعت فصارت نعوت المعارف دواخل عليها إذ أشبهت النكرة من هذا الوجه. وأمّا النكرة فالأصل فيها أن تُنعت؛

(١) ينظر المبحث الثاني.

(٢) الأصول في النحو ٢/ ٣٢.

(٣) ينظر الأصول في النحو ٢/ ٣٢، والمبهمة: أسماء الإشارة.

لأنّ الغرض في النعت تخصيص المنعوت، فلـمّا كانت النكرات مجهولةً احتاجت إلىٰ التخصيص، وإنما صار الاسم العلم معرفة؛ لأنه وُضع دلالةً علىٰ شخص واحد بعينه من بين سائر أُمّته، فلهذا صار معرفة"[1].

**ويردُ على ما قاله أمران:**

**الأوّل:** أنّ هذا القول يقتضي أنّ الاسم المعرفة حين لا يشترك فيه جماعة فلا حاجة لنعته؛ لأنّ الأصل في المعارف ألّا تُنعت، وهذا فيه نظر؛ لأنّ اللفظ قد يُنعت، ولا يكون النعت من أجل تعيين المعرفة التي قد يعرِض لها الاشتراك كـ(زيد) فتشبه النكرة، وإنما يكون من قبيل الصفة الكاشفة التي توضِّح الموصوف الذي لا يشترك فيه شيء وتزيده بيانًا، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾[2]، فـ(الأولىٰ) وصفٌ لا يُراد منه تقييد المعرفة لإزالة الاشتراك، إذ ليس هناك جاهلية أولىٰ وجاهلية ثانية، بل هي وصف كاشف؛ لأنها أولىٰ قبل الإسلام، وجاء الإسلام بعدها ، ولو حذفتَ (الأولىٰ) لم يتغيّر الحُكم[3]، ومثل هذا

---

(١) العلل في النحو: ٢٣٤.

(٢) الأحزاب: ٣٣.

(٣) ينظر التحرير والتنوير ٢٢/ ١٣، وموقع المنيسي
https://www.almenesi.com/play.php?catsmktba=490
ومن المفسّرين من تكلّف فحمل الوصف هنا علىٰ التقييد، قال ابن عاشور: "ومن المفسرين من جعلوه وصفًا مقيِّداً وجعلوا الجاهلية جاهليتين، فمنهم من قال: الأولىٰ هي ما قبل الإسلام وستكون جاهلية أخرىٰ بعد الإسلام يعني حين ترتفع أحكام الإسلام والعياذ بالله. ومنهم من قال: الجاهلية الأولىٰ هي القديمة من عهد ما قبل إبراهيم ولم يكن للنساء وازع ولا للرجال، ووضعوا حكايات في ذلك مختلفة أو مبالغًا فيها أو في عمومها، وكل ذلك تكلف دعاهم إليه حمل الوصف علىٰ قصد التقييد". التحرير والتنوير ٢٢/ ١٣.

قولـــه تعـــالىٰ: ﴿ وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا ﴾ [١]، فوصفَ (القواعد)[٢] بـ(اللاتي)، قال ابن عاشور: "وقوله (اللاتي لا يرجون نكاحًا) وصف كاشف للقواعد، وليس قيداً"[٣].

**والثاني**: أنّ هذا القول نصّ علىٰ أنّ الأصل في النكرات أن تُنعت؛ لأنها مجهولة، فتحتاج إلىٰ تخصيص، وذلك يُشكل من جهة أنّ اللفظ إذا تنكّر فلا يلزم أن يكون مجهولاً، ألا تراك تقول لمخاطبك: (أنت رجلٌ)، وتقول عن ذاتك: (أنا رجلٌ)، فلا تكون النكرة في الموضعين مجهولة؟ وقد تصفها فتقول: (أنت رجلٌ كريم) و(أنا رجلٌ عطوف)، وأنت لا تريد من ذلك التخصيص؛ لكون الموصوف متعيِّنًا؟

ويظهر من مصنفات النحويين أنّ هذا الموضوع ممّا درجت مسائله في مجالس العلماء، التي كانت تُشكّل مظهراً لما يجري من تدوينٍ لأقوال العلماء والمتصدّرين للتعليم، فيُؤخذ ما يُطرح مأخذ العناية والتنبيه، ويتلقّفه الطلاب بالتقييد في دفاترهم[٤] وقد خصّ ابن الحاجب بعض أماليه لمسائل هذا الباب، فـ"قال مملياً: "(مَن) و(ما) اللتان بمعنىٰ (الذي) لا يوصفان ولا يوصف بهما، وإنما كان كذلك، أما كونهما لا يوصف بهما فإنهما وُضعا للموصوف والصفة جميعًا، وما وضع اسمًا لا يوصف به[٥]. وأما

(١) النور: ٦٠.

(٢) هنّ اللاتي كبُرْن وقعدن عن الميل إليهنّ والافتتان بهنّ. ينظر البحر المحيط ٦/ ٤٣٤، وقد ذكر في هذا اللفظ تفسيراتٍ أُخَر.

(٣) التحرير والتنوير ١٨/ ٢٩٧.

(٤) تنظر مقدمة المحقق لمجالس ثعلب ١/ ٢٣.

(٥) يعني: أنها صارت كالأعلام فلا يوصَف بها.

كونهما لا يوصفان فلأنهما لو وُصفا بمفرد كان علىٰ خلاف وضعهما لبيانهما بالنِّسب[1] لا بالمفردات كجميع الموصولات. ولو وُصِفا بجملة لكان علىٰ خلاف قياس الصفات في وصف المعارف بالنكرات. فإن قصد إلىٰ بيانهما بنسبة أخرىٰ عطفت تلك الجملة علىٰ الجملة التي جرت صلة، فيحصل الغرض المطلوب كقولك: جاءني من أكرمك وكاتب أباك، ونحو ذلك"[2].

وقد تطوّرت فكرة هذا الموضوع، وأخذت منحنىً آخر في مسارها التاريخيّ عند العلماء، حيث خضعت الأسماء للتقسيم، فصار الحديث عنها أكثر تأصيلاً، وكان ممّن أطاعها للتقسيم ابن عصفور في شرحه للجمل، حيث جعل الأسماء بالنسبة لنعتها والنعت بها علىٰ ثلاثة أقسام[3]:

**الأول:** ما يُنعَت ولا يُنعَت به، كالعلم.

**والثاني:** ما لا يُنعت ولا يُنعت به، كالضمير، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و(كم) الخبرية، وكلّ اسم متوغّل في البناء.

**والثالث:** ما يُنعت ويُنعت به، كاسم الإشارة، وما بقي من الأسماء إذا كان مشتقّاً أو في حكمه.

وما صنعه ابن عصفور محاولة جيّدة، وتقسيم حسن، لكن لم تكن عنايته الاستقصاء لمسائل تلك الأقسام، وإنما اكتفىٰ من الأمثلة بما يجلّيها، وتقتضي القسمة العقلية أن يكون هناك قسم رابع، وهو(ما يُنعت به ولا

(١) النِّسب يريد بها الجُمل، كما يُقال تمييز النِّسبة، أي: تمييز الجملة.

(٢) الأمالي ٢/ ٨٨٨.

(٣) ينظر شرح الجمل ١/ ٢٠٦.

يُنعَت)، وقد نبّه عليه في كتابه (المقرب)[١]، وجعله أوّل قسم، كما نبّه عليه بعض النحويين كابن مالك[٢]، وهذا القسم والقسم الثاني هما ما يعنيان هذه الدراسة، وذلك من جهة النظر في نعتهما، لا من جهة النعت بهما.

وعرض ابن هشام هذا الموضوع في كتابه (المغني) بطريقةٍ مغايرة، تُشكّل ملمحًا من ملامح التنوُّع في تناوله، حيث نظر له من جانب الاشتراط وعدم الاشتراط، وذلك في طيّات حديثه عن الجهات التي يدخل الاعتراض بها علىٰ المعرب، فقال: "فإنّ العرب يشترطون في بابٍ شيئًا، ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء علىٰ ما اقتضته حكمة لغتهم، وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمّل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط"[٣] وكان من جُملة ما ساقه في هذه الجهة ما يأتي[٤]:

**أوّلاً**: أنّ من الأسماء ما يُشترط لها أن تُوصف، كمجرور (رُبّ) إذا كان ظاهراً، و(أيّ) في النداء، و(الجَمّاء) في قولهم: (جاؤوا الجَمّاء الغفير).

**ثانيا**: أنّ من الأسماء ما يُشترط لها ألّا تُوصَف، كالضمير، وفاعلي (نِعْم) و(بِئْس)، وبعض الأسماء المتوغّلة في شبه الحرف.

---

(١)المقرب ١/ ٢٢٣.

(٢) قال: "من الأسماء ما يُنعَت به ويُنعَت كاسم الإشارة، ونعته مصحوب أل خاصة، وإن كان جامداً فهو عطف بيان علىٰ الأصحّ. ومنها ما لا يُنعَت ولا يُنعَت به كالضمير مطلقًا، خلافاً للكسائي في نعت ذي الغيبة. ومنها ما يُنعَت ولا يُنعَت به كالعلم، وما يُنعَت به ولا يُنعَت كأيّ". التسهيل مع شرحه ٣/ ٣٢٠، وينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الخامسة.

(٣) مغني اللبيب: ٧٤١.

(٤) ينظر مغني اللبيب: ٧٦٤-٧٦٦.

**ثالثا**: أنّ من الأسماء ما يُخصَّص جواز وصفه بمكانٍ دون آخر، كالعامل من وصف ومصدر فإنه لا يُوصَف قبل العمل ويوصَف بعده، وكالموصول فإنه لا يُوصَف قبل تمام الصلة ويُوصَف بعد تمامها.

**هذه أبرز القنوات التاريخية التي مرّت بها فكرة هذا الموضوع، وسوف أعرض في المبحث القادم مسائلها التطبيقية على نحو مفصّل، مذيّلاً ذلك بدراسة نظرية تكشف عن جوانب مهمّةٍ فيها.**

## المبحث الثاني

### العرض التطبيقي لما لا يُنعَت في العربية.

ذكرتُ في مقدّمة هذا البحث أنّ من الألفاظ ما لا يصحّ نعته، فلا يُوصَف بشيءٍ، إمّا مطلقًا، وإمّا في حال دون حال، بإجماعٍ أو باختلاف، وفق التفصيل الآتي:

**أولًا: نعت الجُمَل:**

قد تُؤكَّد الجملة، وقد يُعطَف عليها، وقد يُبدل منها، وأمّا نعتها فلا يجوز، قال ابن الصائغ: "ومنها ما يُوصَف بها ولا تُوصف، وهي الجمل، كقولك: (هذا رجلٌ عقلُه وافرٌ)، و(هذه امرءةٌ حسنٌ صوتُها)، و(مررتُ برجلٍ أبوه عالمٌ) يُوصف بها؛ لأنها تخصيص وفيها معنىٰ الفعل، ولا تُوصَف لأنها بمنزلة الفعل والفاعل، والأفعال الصناعيّة[1] لا تُوصَف"[2].

وقد تتبَّعْتُ حديث النحويين عن نعت الجمل، فألفيتُه منضويًا في مسائل أُخَر، أحصيتُ منها ثلاثًا:

ـ **الأولى: تعدُّد الحال:** ذهب أبو عليٍّ الفارسيّ إلىٰ أنّ الحال لا يجوز تعدُّدها إذا كان صاحبها مفرداً[3]، وخرَّج نحو: (هذا زيدٌ ضاحكًا

---

(١) قال المحقِّق: "لعله يحترز بذلك عن المصادر؛ لأنّ المصادر تدلّ علىٰ الأفعال، لكنها ليست أفعالاً صناعية، بل هي من قبيل الأسماء". حاشية المحقق علىٰ اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٧٢٩، وقد كُتبت (أفعالاً) علىٰ هذا النحو: (أفعال)، ولعله سهو.

(٢) اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٧٢٩.

(٣) أي: غير متعدِّدة، كتعدِّدها في نحو: (جاء زيدٌ وعمروٌ مسرعين).

جالسـًا) علىٰ أنّ الثانيـة صـفة للأولىٰ، أو علىٰ أنّ الأولىٰ عاملـة في الثانيـة، فتكون الثانية حالاً من الضمير المستكنّ في الأولىٰ[1].

قال ناظر الجيش[2]: "وتخريجه مثل (هذا زيدٌ ضـاحكًا جالسـًا) علىٰ أنّ الأولىٰ عاملةٌ في الثانية ليس بشيء؛ لأنّ من الحال ما لا يصحّ فيـه الصـفة، ولأنّ قولنا: (مررت بزيدٍ وجههُ حسنٌ جالسـًا) لا يكون (جالسـًا) صـفةً[3]؛ لأنّ الجملة لا تُوصف، ولا يصحّ أن يكون معمولاً لها"[4].

ـ **والثانية: العلم المركَّب**: قـد يكـون العلـم المركَّـب جملـةً، نحـو: (تأبَّط شرّاً) و(برق نحره) و(ذرَّىٰ حُبّـًا)، قال ابن الأثير: "إذا سمَّيتَ بجملـةٍ حكيتها، تقـول: (قـام تـأبَّط شـرّاً، وبـرق نحـرُه، وذرَّىٰ حُبّـًا)، ولا يُثنّىٰ، ولا يُجمع[5]، ولا يُصغَّر، ولا يُرخَّم، ولا يُوصـف، ولا يُؤكَّـد، ولا يُعطـف علىٰ بعضه؛ لأنه جملة قد عمل بعضها في بعض"[6].

---

(١) وأجاز تعدُّد الحال لصاحبها المفرد إذا كان العامل اسم التفضيل، نحـو: (هـذا بسـراً أطيـبُ منـه رطبـًا). ينظـر المسـائل البصـريات ٢/ ٧٧٨، وارتشـاف الضـرب ٣/ ١٥٩٥، وتوضـيح المقاصـد ١/ ٣٣٠، وتمهيـد القواعـد ٥/ ٢٣١٤، والتصـريح ٢/ ٦٧٠، ٦٧١.

(٢) نقلاً عن ابن عمرون. ينظر تمهيد القواعد ٥/ ٢٣١٤.

(٣) أي: صفة لجملة الحال، وهي: (وجهُهُ حسنٌ).

(٤) تمهيد القواعد ٥/ ٢٣١٤.

(٥) وقال بعد ذلك: "فإن رُمْتَ تثنية ذلك وجمعه، فلك فيها مذهبان: أحـدهما: أن تـأتي بـ(ذي) وتثنّيه، وتجمعه، فتقول: (جاءني ذوا تأبَّط شـرّاً، وذوو تـأبَّط شـرّاً)، والآخـر: أن تفصِّـل فتقـول: (جـاءني رجـالٌ كـلُّ واحـدٍ منهم تـأبَّط شـرّاً) وكـذلك مع (كِـلا) و(كلّ)، فتقول: (كلاهما تأبَّط شرّاً، وكلّهم تأبَّط شرّاً). البديع ١/ ٧١٠، ٧١١.

(٦) البديع ١/ ٧١٠.

والشاهد: قوله: "ولا يُوصف"، كأنه راعىٰ أصله من حيث كان جُملةً، والجملة لا تُوصف وقد فُعِل به هكذا في الترخيم؛ فإنّ أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب[١]، قال الأزهري: "ولا يُرخَّم نحو: (يا تأبَّط شرّاً)؛ لأنّ أصله الجملة"[٢].

والذي يظهر لي أنّ هذا النوع من الأعلام يمكن وصْفه؛ لأنه صار علماً علىٰ شخصٍ بعينه، فيُعامل معاملة المفرد[٣]، ولأنّ الحاجة قد تُلحُّ علىٰ وصفه، وذلك حين يُسمّىٰ به أكثر من مسمَّىٰ، فيُؤتىٰ بالنعت لإزالة الاشتراك العارض في الأعلام، فيُقال: (جاء تأبّط شرّاً التاجر)، و(جاء تأبّط شرّاً الصانع)، و(جاء تأبّط شرّاً الكاتب).

وقد ظهر في بعض أمثلة النحويين ما يشير إلىٰ إمكان نعته، قال ابن هشام: "وما كان مبنيًّا قبل النداء كـ(سيبويه) و(حذامِ) في لغة أهل الحجاز قُدِّرت فيه الضمة، ويظهر أثر ذلك في تابعه، فتقول: (يا سيبويه العالِم) برفع (العالِم) ونصبه، كما تفعل في تابع ما تجدَّد بناؤه، نحو: (يا زيد الفاصل)، والمحكيّ كالمبنيّ، تقول: (يا تأبَّط شرّاً المقدامُ أو المقدامَ)"[٤].

ـ **والثالثة: (أَفْعَلَ) التعجبية**: فقد ذهب البصريون والكسائي إلىٰ أنّ (أَفْعَلَ) فعلٌ، تقول: (ما أَحْسَنَ زيداً)، فـ(زيداً) مفعول به، وفي (أَحْسَنَ) فاعلٌ يعود علىٰ (ما)، وهو مذكَّر غائب لا يُتبع بعطفٍ، ولا يُؤكَّد بضمير،

(١) ينظر شرح الألفية لابن الناظم: ٤٢٦.

(٢) التصريح ٤/ ٩٥.

(٣) ينظر فتح ربّ البرية: ٣٥.

(٤) أوضح المسالك ٤/ ١٨.

ولا بنفسٍ، ولا يُبدل[1]، فالتوابع كلها ممنوعة إذا كان هو المتبوع وحده، أمّا إن كان المتبوع هو الجملة التعجبية كلها (فعلها وفاعلها) فلا يمتنع، فيمكن عطف جملة جديدة علىٰ جملة التعجب[2]، كقوله:

أولئك قومي بارك اللهُ فيهِمُ  علىٰ كلِّ حالٍ ما أعفَّ وأكرما[3]

"فقد عُطفت الجملة الثانية المكوَّنة من الفعل الماضي: (أكرم) وفاعله علىٰ الجملة التعجبية التي تسبقها والتي تتكوّن من الماضي (أعفّ) وفاعله، وكما يجوز الإتباع بالعطف بجملة يجوز الإتباع بالتوكيد اللفظي بجملة تؤكِّد الجملة التعجبية كلها توكيداً لفظيّاً، ويجوز الإبدال منها كذلك (بدل جملة من جملة)، **أمّا الإتباع بالنعت فلا يصحّ، لأنّ المتبوع وهو المنعوت لا يكون جملةً**"[4].

**ثانيا: نعت الأفعال والحروف:**

قال ابن السراج: "والفعل لا يُنعت، وكذلك الحرف لا يُنعت، تقول: (مررت برجل عاقل)، ولا تقول: (يضرب عاقل)، فيكون (العاقل) صفةً لـ(يضرب)"[5].

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٦٥، ٢٠٦٦.

(٢) ينظر النحو الوافي ٣/ ٣٥٩.

(٣) من الطويل، ويُعزىٰ لثروان أو ابن ثروان مولىٰ لبني عذرة. ينظر البيان والتبيين ٣/ ٣٠٩.

(٤) النحو الوافي ٣/ ٣٥٩.

(٥) الأصول في النحو ١/ ٣٨.

**ولعل من البواعث على عدم نعت الفعل والحرف ما يلي:**

**أوّلاً:** أنّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد[١]؛ فإذا قلت: (مررت برجل عاقل)، فالعاقل هو الرجل، والرجل هو العاقل، ولا يتأتّىٰ ذلك في (يضرب عاقل) علىٰ أنّ (عاقل) نعت لـ(يضرب)، كما لا يتأتّىٰ ذلك في الحرف أيضًا.

**ثانيًا:** أنّ النعت يتبع منعوته في الإعراب، والحروف لا محلّ لها، فكيف تُنعت؟ وأمّا الفعل فلو سُلِّم بنعته في (يضرب عاقل) وحصل التطابق في الرفع، فلا يُسلَّم في نحو: (لم يضربْ عاقل) لعدم التطابق بين التابع والمتبوع.

**ثالثًا:** أنّ النعت بيانٌ لحال المنعوت[٢]، والأفعال لا أحوال لها، وكذلك الحروف[٣].

**وقد ظهر أثر هذه المسألة عند النحويين في جوانب منها:**

**_ منع نعت الصفة المشبَّهة بالفاعل،** قال أبو عليٍّ الفارسي: "إذا وصفت الصفة المشبَّهة بالفاعل، أو المشبَّهة بالمشبَّه بالفعل، بعُدت من أن تعمل عمل الفعل كما كانت تعمل عمله قبل أن تُوصف، وإنما بعُدت

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥٥، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/ ١٠٦٠، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٨٣، والمقاصد الشافية ٤/ ٦١٨.

(٢) قال الغلاييني: "النعت - ويُسمَّىٰ الصفة أيضًا- هو ما يُذكر بعد اسمٍ ليُبيِّن بعض أحواله، أو أحوال ما يتعلّق به؛ فالأول نحو: (جاء التلميذُ المجتهدُ)، والثاني: نحو: (جاء الرجلُ المجتهدُ غلامُه)، فالصفة في المثال الأول بيَّنت حال الموصوف نفسه، وفي المثال الثاني لم تبيِّن حال الموصوف وهو(الرجل)، وإنما بيَّنت ما يتعلّق به وهو(الغلام)". جامع الدروس العربية ٣/ ٢٢١، ٢٢٢.

(٣) ينظر المنصف ١/ ٣٢١.

بوصفك إياها من أن تعمل عمل الفعل؛ لأنّ الأفعال لا تُوصف، وإنما تُوصف الأسماء، فأنت إذا وصفتَ هذه الصفات فقد أبعدتَها من مشابهة الفعل، وأدخلتَها في حيِّز الأسماء"[1].

_ **منع تصغير اسم الفاعل**، قال أبو عليٍّ الفارسيّ: "يقبح تصغير اسم الفاعل إذا أعملتَه عمل الفعل من حيث يقبح أن تصفه إذا أعملتَه عمله، وإنما يقبح إذا أعملتَه عمله أن تصفه من تصفه من حيث قبح أن تُوصف الأفعال، وكما لا تُوصف الأفعال، كذلك لا يُوصف ما أُقيم مقامه"[2].

_ **منع تصغير الأفعال والحروف**، قال ابن جني: "إنما لم تحقَّر الأفعال؛ لأنّ التحقير في معنىٰ الوصف، ألا ترىٰ أنّ قولك: (هذا رُجَيْل) معناه: هذا رجل صغير؟ والأفعال لا تُوصف، فلذلك لم يجز تحقيرها، وإنما لم تُوصَف لأنّ الصفة ذكر حال الموصوف، والأفعال لا أحوال لها، وكذلك الحروف، فلذلك لم يُوصفا ولم يُصغَّرا"[3].

**ثالثا: نعت كثيرٍ من الأسماء:**

الكلام عن الأسماء في هذا الموضوع هو الأوفر؛ لأنّ المنعوت لا يكون إلا اسمًا، وقد وقفتُ علىٰ أصنافٍ عِدَّةٍ لا تُنعت، بإجماعٍ أو باختلاف، فألّفتُها، وجمعتُ ما تشرّد منها، واعتمدتُ في تتبُّعها علىٰ حديث النحويين بالقدر الذي أدّىٰ إليه الاجتهاد[4].

---

(١) التعليقة ١/ ٢٣٦.

(٢) التعليقة ٣/ ٣٤١، ٣٤٢.

(٣) المنصف ١/ ٣٢١.

(٤) تقدَّم الكلام عن الأفعال والحروف، وسيكون الكلام هنا عن الأسماء، وبقي ضرب لم يُشَر إليه بأنه يُنعت أو لا يُنعت بحسب ما وقفتُ عليه في حديث النحويين وهو

**١ــ نعت الضمير:**

ذهب الجمهور[١] إلىٰ أنّ الضمير لا يجوز نعته؛ لأنّ الاسم لا يُضمر إلا بعد أن يُعرف، فكان غنيّـًا عن الإيضاح بالنعت، قال سيبويه: "واعلم أنّ المضمر لا يكون موصوفًا من قِبَل أنك إنما تضمر حين ترىٰ أنّ المحدَّث قد عرف مَن تعني"[٢]، وقال أبو القاسم الزجاجي: "واعلم أنه يجوز أن تنعت الأسماء كلها إلا المضمر؛ فإنه لا يُنعت؛ لأنّ الاسم لا يُضمر إلا بعد أن يُعرف، فقد استغنىٰ عن النعت"[٣].

واستشكل السهيلي هذا التعليل من جهة أنّ "غير المضمر من المعارف لا يستغني عن النعت، وإن كان المخاطب قد عرفه، وليس النعت بآلة تعريف، ولكنّ الغرض به قد يكون تحليةً[٤] للمنعوت، وقد يكون تمييزاً بينه وبين غيره ورفعًا للالتباس، والمضمر قد يحتاج إلىٰ هذا كلّه؛ ألا تراه يُبدل منه للبيان ويُؤكَّد؟"[٥].

---

اسم الفعل، وقد اختلف في نوعه، فذهب بعض البصريين إلىٰ أنه اسم، وذهب بعضهم إلىٰ أنه فعلٌ استُعمل استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلىٰ أنه فعل حقيقة، وجعله أبو جعفر بن صابر قسمًا رابعًا وسمّاه خالفة. ينظر شرح الأشموني علىٰ الألفية ٣/ ٢٨٨، قلت: وهو في كُلٍّ لا يُتصوَّر نعته.

(١) ينظر الكتاب ٢/ ١١، والمقتضب ٤/ ٢٨١، والأصول في النحو ٢/ ٣٢، والجمل: ١٦، والإيضاح للفارسي: ٢٧٩، واللمع: ٨٢، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٧١.

(٢) الكتاب ٢/ ١١.

(٣) الجمل: ١٦.

(٤) جاء في لسان العرب (حلا) ١٤/ ١٩٦: "والحِلْية: الصِّفة والصُّورة، والتحلية: الوصف، وتحلّاه: عرف صفته، والحِلْية: تحليتُكَ وجه الرجل إذا وصفتَه".

(٥) نتائج الفكر: ١٦٨.

ويرىٰ السهيلي[1] أنّ المانع من النعت أنّ الضمير إشارة إلىٰ المذكور، والإشارة لا تُنعت، وإنما يُنعت المشار إليه، فإذا أضمرتَ بعد ذكرٍ ثم أردتَ أن تنعت، فإنما يجري النعت علىٰ الظاهر، لا علىٰ علامة الإضمار التي هي إشارة إليه.

وذكر الشاطبيُّ أنّ الضمير ناب مناب ما لا يُنعت، وهو الظاهر المعاد، قال: "ألا ترىٰ أنك إذا قلت: (لقيت رجلاً فأكرمته) فالهاء نائبة مناب إعادة (الرجل)، وأنت لو قلت: (فأكرمت الرجل) لم يجز نعت (الرجل) فتقول: (أكرمت الرجل العاقل)؟ فكذلك لا يجوز نعت ما ناب منابه"[2].

وذهب الكسائي[3] إل أنّ ضمير الغائب يجوز نعته إذا قُصد به مدح أو ذمّ أو ترحُّم؛ فالأول نحو: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[4]، ونحو: ﴿ قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ﴾[5]، ونحو: (اللهمَّ صلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ)، والثاني نحو: (مررت به الخبيثِ)، والثالث نحو: (غلامك الطف به البائسِ المسكينِ) ونحو:

فأصبحتْ بِقَرْقَرىٰ كَوانِسَا ... فلا تَلُمْهُ أن ينَامَ البائسا[6]

(١) نتائج الفكر: ١٦٨.

(٢) المقاصد الشافية ٥/ ٢١٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢١، ومغني اللبيب: ٥٩٣.

(٤) البقرة: ١٦٣.

(٥) سبأ: ٤٨.

(٦) من الرجز، ولم أقف علىٰ قائله. ينظر الكتاب ٢/ ٧٥، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٦٨، ومغني اللبيب: ٥٩٣.

وحمل المانعون ذلك علىٰ البدل[١]. قلت: ويبدو أنّ ضمير الغائب مما درج الناس علىٰ إتباعه، وذلك في سياق المدح والذّم والترحُّم[٢]، وهو ما دفع الكسائيَّ إلىٰ القول بالجواز، وقد حمل ذلك التابعَ علىٰ أنه نعت لا بدل؛ لأنّه مشتقٌّ، و"الأصل في النعت أن يكون مشتقّاً"[٣]، ونصر ابن مالك رأيه فقال: "ورأيُه قويٌّ فيما يُقصد به مدح أو ذمّ أوترحُّم .... وغير الكسائي يجعل هذا النوع بدلاً، وفيه تكلُّف"[٤].

**٢_نعت العَلَم غير الملبس:**

يبدو أنّ وصف الأعلام من المباحث التي شغلت أذهان العلماء، وقد كان لابن جني طرحٌ يُؤكّد مفهومُه حديثَ الورّاق الذي تقدّم ذكره[٥]، حيث ذكر أنّ العَلَم لا يُوصف إلا إذا حدث اللبس، بأن يشترك غيره معه في لفظه، وذلك أنّ العَلَم إنما وضع ليغني عن الأوصاف الكثيرة؛ فأنتَ إذا قلت : (قال الحسن) فقد استغنيت (بقولك: الحسن) عن قولك: (الرجل الفقيه القاضي العالم الزاهد البصريّ الذي كان من حاله كذا ومن أمره كذا) فلمّا قلت: (الحسن) أغناك عن جميع ذلك. فإذا وُصِف العَلَم فلأنه كثر المسمَّون به فدخله اللبس فيما بعد، فلذلك وُصف، وما كان مِن الأعلام لا شريك له في العلمية فإنه لا يوصف، وذلك كقولنا: (الفرزدق) فإنه لا يوصف فيقال (الفرزدق التميميّ)؛ لأنه لم يسمَّ به أحد غيره، وإذا ذكرته

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢١.

(٢) ونحن نسمع في عصرنا هذا أيضًا من يقول: (الله يرحمه المسكين).

(٣) معاني النحو ٣/ ١٨٤.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٢١.

(٥) ينظر المبحث الأول.

باسمه الذي هو(همَّام) جاز وصفه فقلت: (همَّام بن غالب)؛ لأنّ (همّامـًا) شورك فيه فجاز لذلك لحاق الوصف له، ثم قال: "فإن قلت: فقد يكثر في الأنساب وصف كثيرٍ من الأعلام التي لا شركة فيها نحو قولهم: فلان بن يَشْجُب بن يَعْرُب بن قحطان ونظائره كثيرة؟ قيل: ليس الغرض إلا التنقّل به والتصعّد إلىٰ فوق وإعلام السامع وجهَ النّسَب وأنّ فلانـًا اسم أبيه كذا واسم جدّه كذا، فإنما البُغية بذلك استمرار النّسَب وذكر الآباء شيئـًا فشيئـًا علىٰ توالٍ، وعلىٰ هذا يجوز أيضـًا أن يقال: الفرزدق بن غالب فأمّا علىٰ التخليص (والتخصيص) فلا"[1].

**وهذا القول لا يخلو من نظر**؛ فإنك لو وصفت الفرزدق فقلت: (الفرزدق التميمي) لكان جائزاً، إذ لا يلزم أن يكون الغرض من النعت هنا تعيين المعرفة[2] التي قد يعرِض لها الاشتراك كـ(زيد) فتشبه النكرة، وإنما يكون من قبيل الصفة الكاشفة التي توضِّح الموصوف الذي لا يشترك فيه شيء وتزيده بيانـًا كما تقدّم ذلك[3] في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾[4]، ومثل هذا لو قلت: (ابن جني النحوي)، فإنه لم يُسمَّ به من النحويين أحدٌ غيره، ومع هذا لا يُنكر جواز نعته بـ(النحوي)؛ لأنّ النعت هنا من قبيل الصفة الكاشفة، وقد تقدّم قول السهيلي: "وليس

(١) الخصائص ٣/ ٢٣٩.

(٢) وهو ما عبّر عنه ابن جني في نهاية نصّه السابق بالتخليص أو التخصيص.

(٣) ينظر المبحث الأول.

(٤) الأحزاب: ٣٣.

النعت بآلة تعريف"[١]، فلا ينحصر الغرض منه في إزالة الاشتراك أو رفع الالتباس فحسب.

**٣_ نعت اسم الإشارة:**

ذهب الكوفيون[٢] إلىٰ أنّ اسم الإشارة لا يجوز نعته، وتابعهم الزجاج[٣] والسهيلي[٤]؛ لأنّ غالب ما يقع بعده جامد، ولأنه مبهم لا يتصف بشيء يُنعت به ليوضحه[٥].

وذهب البصريون[٦] إلىٰ أنّ اسم الإشارة يجوز نعته، كقوله تعالىٰ: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾[٧].

وقول الشاعر:

يا صاحِ يا ذا الضَّامِرُ العَنْسِ
والرَّحْلِ ذي الأنْساعِ والحِلْسِ[٨]

وقوله:

---

(١) نتائج الفكر: ١٦٨.
(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٣.
(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٣.
(٤) نتائج الفكر: ١٦٨.
(٥) ينظر همع الهوامع ٣/ ١٥٠، ومقال (اسم الإشارة لا يُنعت ولا يُنعت به)؛ منشور في صحيفة الجزيرة، في ٤ ذي القعدة، سنة ١٤٣٥هـ، العدد ١٥٣١١.
(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٣.
(٧) الإسراء: ٦٢.
(٨) من الكامل، وهو لابن لَوْذان السدوسي. ينظر الكتاب ٢/ ١٩٠، والمفصل: ٦٤، وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٢٣، والعنس: الناقة الصلبة. ينظر الصحاح (عنس) ٣/ ٩٥٣، والأنساع: جمع نِسْع، وهو سير تُربط به الرحال. ينظر لسان العرب ٨/ ٣٥٢، والحِلْس: كساء رقيق يكون تحت البرذعة. ينظر لسان العرب (حلس) ٦/ ٥٤.

يـــا ذا المُخَوِّفُنـــا بمقتـــلِ شـــيخهِ

حُجْـــرٍ تَمَنِّـــيَ صـــاحبِ الأحـــلامِ[1]

والأظهر أنّ اسم الإشارة يجوز نعته؛ لأن النعت يرفع اللبس؛ ألا ترىٰ أنك إذا قلت: (هذا) وأشرتَ إلىٰ حاضرٍ، وكان هناك أنواع من الأشخاص الذين يجوز أن تقع الإشارة إلىٰ كلّ واحد منها، فيُبهم علىٰ المخاطب إلىٰ أيّ الأنواع وقعت الإشارة، فتفتقر حينئذٍ للصفة من أجل البيان؟[2].

وإذا نُعت اسم الإشارة فإنه لا يُنعت إلا بما فيه (أل) إجماعاً[3]، أو بموصول مصدَّر بـ(أل)، نحو: (يا هذا الذي فعل كذا)؛ لأنّ الموصول مع صلته بمعنىٰ ذي اللام[4].

وإنما نُعت اسم الإشارة بما فيه (أل) لدلالته علىٰ حقيقة الذات، جاء في الكُنَّاش[5]: "فمن ثَمَّ وجب أن تُوصف أسماء الإشارة بما فيه الألف واللام؛ لدلالته علىٰ حقيقة الذات، فيتضح به اسم الإشارة لكونه مبهم الذات".

ويُشترط في مصحوب (أل) أن يكون مشتقّاً أو مؤوّلاً بالمشتق، فإن كان غير مشتقٍّ ولا مؤول بالمشتقِّ كـ(مررتُ بذلك الرجل) فهو عطف بيان لا

(١) من الكامل، وهو لعُبيد بن الأبرص، ينظر الديوان: ١١٣، والكتاب ٢/ ١٩٠، والمفصل: ٦٤.

(٢) ينظر المقتصد ٢/ ٩٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٥٧.

(٣) ينظر مغني اللبيب: ٧٤٣، وفيه ردَّ علىٰ الزمخشري الذي أجاز نعت اسم الإشارة بما ليس فيه (أل)، فقال: "وذلك مما أجمعوا علىٰ بطلانه".

(٤) ينظر توضيح المقاصد ٢/ ١٨٤، وحاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني ٣/ ٨٩.

(٥) ١/ ٢٢٧.

نعت علىٰ الأصحّ[١]، قال ابن مالك: "وأكثر المتأخرين يقلِّد بعضهم بعضاً في أنه نعت"[٢].

ويرىٰ ابن عصفور[٣] أنّ أسماء الإشارة لا تُوصف إلا بالجوامد، وإن وُصفت بالمشتق فعلىٰ أنه قام مقام الجامد، نحو: (مررت بهذا العاقل)، والتقدير: بهذا الرجل العاقل، فحُذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه، وهذا القول يضعف من جهة "أنّ الأصل في النعت أن يكون مشتقّاً"[٤]، كما يضعف من جهة تكلّف التقدير في كلّ موضع لا يكون النعت فيه جامداً.

**٤ـ نعت الموصول:**

حكىٰ الصيمريُّ[٥] أنّ الأسماء الموصولة كلّها لا تُنعت؛ لأنّ صلتها توضِّحها، فتستغني بها عن الصفة، وذكر بعضهم أنّ الموصول كجزء كلمة، إذ لا يتمّ إلا بصلته، وجزء الكلمة لا يُنعت[٦].

وذهب الكوفيون[٧] إلىٰ أنه لا يجوز نعت (مَن) و(ما) الموصولتين، وأمّا غيرهما من الموصولات كـ(الذي) و(التي) فتُوصف ويُوصَف بها، وكذلك (ذو) و(ذات) في لغة طيّء، قال ابن يعيش: "ألا تراك تقول: (جاءني

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢٠، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٣٦٣.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٢١.

(٣) شرح الجمل ١/ ٢١٢، ٢١٣، وينظر تمهيد القواعد ٧/ ٣٣٦٣.

(٤) معاني النحو ٣/ ١٨٤.

(٥) التبصرة والتذكرة ١/ ٥١٨، وينظر البديع لابن الأثير ٢/ ٢٥١.

(٦) ينظر همع الهوامع ٣/ ١٥٠.

(٧) ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣١.

زيد الذي قام)، و(جاءني الذي قام الظريف)، فتصف (الذي) وتصف بها، ولا تفعل ذلك في (مَن)؛ لخروجها عن شبه الأسماء المتمكِّنة، وشبهها بالمضمرات بنقص لفظها، ألا ترىٰ أنها علىٰ حرفين، والأسماء الظاهرة لا تكون علىٰ أقلّ من ثلاثة أحرف؟ فلمّا بعدت من الظاهر لم تُوصف ولم يُوصف بها، وليس كذلك (الذي)؛ فإنها علىٰ ثلاثة أحرف، أصلُها (لذ)، مثل (عمٍ) و(شَجٍ)"[1].

وقال ابن الحاجب: "وأمّا كونهما[2] لا يُوصفان فلأنهما لو وُصفا بمفرد كان علىٰ خلاف وضعهما لبيانهما بالنِّسِب[3] لا بالمفردات كجميع الموصولات، ولو وُصفا بجملة لكان علىٰ خلاف قياس الصفات في وصف المعارف بالنكرات[4]"[5].

ويرىٰ البصريون[6] أنّ (مَن) و(ما) يجوز أن يُوصفا، نحو: (جاءني مَن في الدار العاقلُ)، (ونظرت إلىٰ ما اشتريت الحسنِ).

والأقرب أنّ الموصولات يجوز نعتها، وما ذكره الصيمريّ من أنّ الصلة يُستغنىٰ بها عن الصفة فهو غير مُلزِمٍ؛ لأنّ الصلة تبيِّن الموصول، والصفة

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٤٤.

(٢) أي: (مَن) و(ما).

(٣) يريد بالنِّسب: الجمل، كما يُقال: تمييز: النِّسبة، أي: تمييز الجملة، وهو يقصد: أن الأسماء الموصولة تكون صلتها جملة فلا ينبغي أن تُوصف بالمفرد.

(٤) يقصد: أنّ الاسم الموصول الذي هو معرفة لا يُوصف بالجملة التي هي نكرة، لأن الجمل لا تقع صفات للمعارف.

(٥) الأمالي: ٢/ ٨٨٨.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣١

تزيده بيانًا، كما لا يتجه ما علّل به آخرون من أنّ الموصول كجزء الكلمة وجزء الكلمة لا يُنعت؛ ألا ترىٰ أنّ المضاف قد يكون بعض المضاف إليه، ومع هذا تقول: (أعجبني وجه زيدٍ المسفرُ) فتنعت المضاف؟

وأمّا تعليل ابن يعيش بأنّ (مَن) و(ما) لا يُنعتان لكونهما علىٰ حرفين، فيلزمه امتناع نعت (مَن) و(ما) النكرتين، وقد أجاز نعت (ما)[١]، في قوله تعالىٰ: ﴿ هَذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ ﴾[٢]، كما أجاز نعت (مَن)[٣] في قول الشاعر:

يـــا رُبَّ مَـــن يُـــبْغِضُ أذوادَنـــا

رُحْـــنَ علـــىٰ بغضـــائهِ واعْتـــدَيْنَ[٤]

وقول الشاعر:

رُبَّ مَـــن أنضـــجْتُ غَيْظـــًا صَـــدْرَهُ

قـــد تمنّـــىٰ لِـــيَ مَوْتـــًا لـــم يُطَـــعْ[٥]

قال: "فـ(مَنْ) في ذلك كلِّه نكرة لدخول (رُبّ) عليها، وما بعدها من الجملة صفةٌ لها ...."[٦].

---

(١) ينظر شرح المفصل ٨/ ١٠٨.

(٢) ق: ٢٣.

(٣) ينظر شرح المفصل ٤/ ١١.

(٤) من السريع، وهو لعمرو بن قَميئة. ينظر الديوان: ١٩٦، والكتاب ٢/ ١٠٨، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١١.

(٥) من الرمل، وهو لسويد بن أبي كاهل. ينظر خزانة الأدب ٦/ ١٢٣ – ١٢٥، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٦.

(٦) شرح المفصل ٤/ ١٢.

وأمَّا قول ابن الحاجب: "وأمّا كونهما لا يُوصفان فلأنهما لو وُصفا بمفرد كان علىٰ خلاف وضعهما لبيانهما بالنِّسب، لا بالمفرادات، كجميع الموصولات، ولو وُصفا بجملة لكان علىٰ خلاف قياس الصفات في وصف المعارف بالنكرات" فلا يقوىٰ كذلك؛ لأنّ وصل الموصول بالجملة لا يستلزم أن يُنعت بالجملة أيضًا، بل يُوصل بالجملة، ويُنعت بالمفرد، ولا تعارض بين هذا وذاك .

وإذا نُعت الموصول فإنه لا يُنعت قبل تمام الصلة، فلا تقول: (جاء الذي الكريمُ في الدار)، وإنما يُنعت بعد تمامها، فتقول: (جاء الذي في الدار الكريمُ) [1].

**٥ـ نعت (كُلّ، وبعض، وأيّ، وجِدّ، وحقّ).**

(كلّ، وبعض) من الألفاظ التي لا يجوز نعتها، فلا يحسن أن يُقال: (مررت بكلٍّ الصالحين)، ولا (ببعضٍ الصالحين)، وهذا مذهب سيبويه[2]، فإن أُضيفت (كلّ) إلىٰ نكرة جاز عنده أن تُنعت[3]، كقول الشاعر:

وكــلُّ خليــلٍ غيــرُ هاضــمِ نفسِــهِ
لوصــلِ خليــلٍ صــارمٌ أو معــارِزُ[4]

(١) ينظر مغني اللبيب: ٧٦٦.

(٢) الكتاب ٢/ ١١٤، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣١، وتمهيد القواعد ٩/ ٣٣٦٩.

(٣) الكتاب ٢/ ١١٠، ١١١، وينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٢، وتمهيد القواعد ٩/ ٣٣٦٨.

(٤) من الطويل، وهو للشماخ. ينظر الديوان: ١٧٣، والكتاب ٢/ ١١٠، وشرحه للسيرافي ٢/ ٤٣٩، والمعارز: المعاند والمجانب. ينظر لسان العرب (عرز) ٥/ ٣٧٣.

وقوله:

قتلنـــــــا مـــــــــنهُمُ كُـــــــلَّ

فَتـــــــىً أبـــــــيضَ حُسَّـــــــانًا[١]

وعزا أبو حيان[٢] للكوفيين أنّ (كُلّاً) تُوصف، ولم يُقيِّد ما تضاف إليه في مذهبهم بتنكير.

قلت: وقد يحسن نحو: (مررت بكلٍّ الصالحين، وببعضٍ الصالحين) إذا جُعل (الصالحين) نعتًا للمضاف إليه المحذوف، والتقدير: (مررت بكلِّ القوم الصالحين، وببعض القوم الصالحين)، فيكون النعت لـ(القوم) لا لـ(كلّ) و(بعض).

ومن الألفاظ التي لا تُنعت: (أيّ، وجِدّ، وحقّ)، وقد يُنعت بهنّ، نحو: (مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ) و(هذا رجلٌ جدُّ رجلٍ)، و(هذا رجلٌ حقُّ رجلٍ)[٣].

**٦_ نعت المصدر قبل تمام عمله:**

لا يصحّ في المصدر أن يُنعت قبل تمام عمله، فلا يجوز نحو: (عجبت من ضربك الشديد زيداً)؛ لأنّ الوصف يُبعده عن الفعل فلا يعمل، ولأنّ

(١) من الهزج، وهو لذي الإصبع العدواني. ينظر الديوان: ٧٨، ولسان العرب (حسن) ١٣/ ١١٥، وعُزي في الكتاب إلىٰ بعض اللصوص ٢/ ٣٦٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣١٤، ٣١٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٨، وتمهيد القواعد ٩/ ٣٣٣٧.

الوصف يفصل بين الموصول وصلته، والمصدر موصول، ومعمول من صلته، وهذا مذهب الأكثرين[١].

فإن جاء ما يُوهم خلاف ذلك فهو شاذّ[٢]، وقد يؤوَّل عند بعضهم علىٰ تقدير فعل، كقول الشاعر:

أزمعتُ يأسًا مُبينًا من نوالِكُمُ ولن ترىٰ طارداً للحُرِّ كالياسِ[٣]

قال ابن مالك: "فالمتبادر إلىٰ فهم سامع هذا البيت تعليق (من نوالكم) بـ(يأسًا)، وهو غير جائزٍ كما ذكرت، بل يتعلّق بـ(يئست) مضمراً"[٤].

وحكم بقيّة هذه التوابع حكم النعت، فيمتنع: (عجبتُ من شربك وأكلك اللبن، وقتالِك نفسِه زيداً، ومن إتيانِك مشيِك إلىٰ زيد)، فلو أُخِّرت هذه التوابع بعد أخذ المصدر متعلّقاته جاز[٥].

وعُزي للكوفيين أنه يجوز نعت المصدر قبل تمام عمله[٦]، وقُرئ قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[٧] بتنوين ﴿ مَّوَدَّةَ ﴾ ونصب ﴿ بَيْنِكُمْ ﴾[٨]، وقد أجاز ابن

(١) ينظر مثلاً: الخصائص ٣/ ٢٥٨، واللباب للعكبري ١/ ٤٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠٨، ١٠٩، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٨، ومغني اللبيب: ٧٦٦، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٢٨، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٢٦، وهمع الهوامع ٣/ ٥٧.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٨.

(٣) من البسيط، وهو للحطيئة. ينظر الديوان: ١٠١، والخصائص ٣/ ٢٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠٩.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٠٩.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٨، والمساعد ٢/ ٢٢٩.

(٦) ينظر البحر المحيط ٦/ ٤٠٥.

(٧) العنكبوت: ٢٥.

(٨) هي قراءة نافع وابن عامر وعاصم. ينظر السبعة: ٤٩٩.

عطية[١] وغيره[٢] أن يكون (بَيْنَكم) صفة للمصدر (مَوَدَّةً)، ويكون قوله: ﴿ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ متعلِّقاً بـ(مَوَدَّةً)، فوُصف المصدر قبل أخذ متعلّقه، وكأنهم اتسعوا في الظروف[٣].

**٧_ نعت المصدر الواقع مبتدأً وبعده حال:**

قد يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في اسم مفسِّر لضمير ذي حال بعده، نحو: (ضربي زيداً قائماً)، و(شربي السويقَ ملتوتاً)، وهذا المصدر لا يُنعت عند غير الكسائي؛ لعدم السماع، ولأّن الموضع موضع اختصار، ولغلبة معنىٰ الفعل عليه[٤]، ولهذا ذهب ابن درستويه[٥] إلىٰ أنّ هذا المبتدأ لا خبر له؛ لكونه بمعنىٰ الفعل، إذ المعنىٰ في قولهم: (ضربي زيداً قائماً): ما أضربُ زيداً إلا قائماً.

وأجاز الكسائي[٦] إتباع المصدر المذكور علىٰ وجهٍ لا يقدح في البيان، فيقال: (ضربي زيداً الشديدُ قائماً)، و(شربي السويق كلُّه ملتوتاً)، قال ابن مالك: "ومن أجازه تبع القياس، ولم ير عدم السماع مانعاً؛ لأنّ الحجة

(١) المحرر الوجيز ٤/ ٣١٣، وينظر الدر المصون ٩/ ١٩.

(٢) ينظر الدر المصون ٩/ ١٩.

(٣)ينظر الدر المصون ٩/ ١٩.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٩٨، والمساعد ١/ ٢١٤.

(٥) ينظر رأيه في شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٧.

(٦) ينظر رأيه في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٩٨، والمساعد ١/ ٢١٤.

داعية إلىٰ استعمال ما منعوه في بعض المواضع، فإجازته توسعة، ومنعه تضييق"[1].

والذي يظهر لي أنّ الجواز هو الأقرب؛ لأنّ المصدر قد استوفىٰ معموله، وكما جاز نعت المصدر في نحو: (عجبت من ضربك زيداً الشديدِ)[2] فإنه يجوز نعته في نحو: (ضربي زيداً الشديدُ قائمًا)، وليس (قائمًا) معمولاً للمصدر، بل هو معمول لـ(كان) التامة، والتقدير: (إذ كان قائمًا)، أو (إذا كان قائمًا)[3].

**٨ ـ نعت المصدر المنسبك من الحرف المصدري والفعل:**

يجوز نعت المصدر الصريح، نحو: (مشيتُ مشيًا سريعًا)، بخلاف المصدر المنسبك، فإنه لا يجوز نحو: (عجبت من أن قمت السريعِ)[4].

وقد حاد الزمخشريُّ عن هذا في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ ﴾[5]، حيث أجاز في ﴿ ٱلْكَذِبَ ﴾ علىٰ قراءة الجرّ[6] أن يكون نعتًا للمصدر المؤوّل من (ما) والفعل، فقال: "وقُرئ

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٨٦.

(٢) تنظر المسألة السابقة.

(٣) ينظر التصريح ١/ ٥٧٧، ٥٧٨.

(٤) ينظر الأصول في النحو ٢/ ٣٤٢، والبحر المحيط ٥/ ٥٢٧، ومغني اللبيب: ٥٩٠.

(٥) النحل: ١١٦.

(٦) هي قراءة الأعرج وابن يعمر والحسن وابن أبي إسحاق وعَمرو ونُعَيم بن ميسرة. ينظر المحتسب ٢/ ١٢.

﴿ ٱلْكَذِبَ ﴾ بالجرّ صفةً لـ(ما) المصدرية، كأنه قيل: لوصفها الكذب بمعنىٰ الكاذب، كقوله تعالىٰ: ﴿ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾[1]"[2].

قال أبو حيان: "وهذا عندي لا يجوز؛ وذلك أنهم نصُّوا علىٰ أنّ (أن) المصدرية لا يُنعَت المصدر المنسبك منها ومن الفعل، ولا يوجد من كلامهم: (يعجبني أن قمت السريعِ)، يريد: قيامك السريع، ولا (عجبت من أن تخرج السريعِ)، أي: من خروجك السريع، وحكم باقي الحروف المصدرية حكم (أن)، فلا يُوجد من كلامهم وصف المصدر المنسبك من (أنْ)، ولا مِن (ما)، ولا مِن (كي)، بخلاف المصدر الصريح، فإنه يجوز أن يُنعت"[3].

وفي (الكذبِ) وجهٌ آخر، وهو أن يكون بدلاً من (ما) الموصولة، كأنه قيل: للذي تصفهُ ألسنتكم الكذبِ، جعله نفس الكذب لأنه هو[4]، ويمكن أن يكون التقدير: "لوصف ألسنتكم الكذبِ"[5]، وتكون (ما) علىٰ هذا التقدير مصدرية، و(الكذب) بدلٌ من المصدر المنسبك منها ومن الفعل[6].

---

(١) يوسف: ١٨.

(٢) الكشاف ٣/ ٤٨١.

(٣) البحر المحيط ٥/ ٥٢٦، ٥٢٧.

(٤) ينظر المحتسب ٢/ ١٢، والدر المصون ٧/ ٢٩٨.

(٥) الدر المصون ٧/ ٢٩٨.

(٦) وظاهر كلام السمين الحلبي أنّ (ما) علىٰ هذا التقدير موصولة، وفيه نظر. ينظر الدر المصون ٧/ ٢٩٨.

**٩ـ نعت المصدر الدّالّ على الطلب:**

لا يجوز نعت المصدر الدّالّ علىٰ الطلب؛ نحو: (ضربًا زيداً)، بمعنىٰ: اضرب زيداً؛ لأنه بدلٌ من اللفظ بالفعل، وكما أنّ الفعل لا يُوصف فكذا ما أُقيم مقامه[١].

ومن أجل هذا امتنع أن تكون اللام ومجرورها نعتًا للمصدر في نحو: (سقيًا له) و(جَدعًا له)؛ وإنما الأقرب في اللام أنها للتبيين[٢]، فتكون مبيِّنةً للمدعو له أو عليه إن لم يكن معلومًا من سياقٍ أو غيره، أو مؤكِّدة للبيان إن كان معلومًا[٣].

**١٠ـ نعت المصدر المؤكِّد:**

قال ابن عقيل: "لا يجوز تثنية المصدر المؤكِّد لعامله ولا جمعه، بل يجب إفراده، فتقول: (ضربتُ ضربًا)؛ وذلك لأنه بمثابة تكرُّر الفعل، والفعل لا يُثنّىٰ ولا يجمع"[٤].

ويلزم عن كون المصدر المؤكِّد كالفعل أنه لا يُنعت كذلك، كما أنّ الفعل لا يُنعت، ولأنّ الوصف يُخرجه عن التأكيد أيضًا[٥].

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢١، ومغني اللبيب: ٢٩٢.

(٢) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢١، والتذييل والتكميل ٩/ ٢١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٦٣، والجنىٰ الداني: ٩٧.

(٣) ينظر مغني اللبيب: ٢٩٢.

(٤) شرح الألفية ٢/ ١٧٤.

(٥) ينظر الدر المصون ٢/ ٢٦٢.

وقد أُخِذ علىٰ العكبري إعرابه قوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾[1]، حيث ساق أوجهًا في موضع الكاف في قوله: ﴿كَمَا كُتِبَ ﴾وذكر منها أن يكون صفةً لمصدر مؤكِّد فقال: "والثاني: أنه صفة الصوم، أي: صومًا مثل ما كُتب، فـ(ما) علىٰ هذا بمعنىٰ (الذي)، أي: صومًا مماثلاً للصوم المكتوب علىٰ من قبلكم، وصوم هنا مصدر مؤكِّد في المعنىٰ؛ لأنّ الصيام بمعنىٰ أن تصوموا صومًا"[2].

قال السمين الحلبي: "وفيه[3] أنّ المصدر المؤكِّد يُوصف، وقد تقدَّم منعه"[4].

**١١ـ نعت اسم المصدر العلم:**

قد يكون اسم المصدر علمًا، نحو: (يَسَارِ) علم للمَيْسَرة، أي: اليُسْر[5]، قال الشاعر:

فقلتُ: امكُثي حتىٰ يَسَارِ لَوَانَّنا
نحجُّ فقالت لي أعامٌ وقابلُ؟[6]

(١) البقرة: ١٨٣.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٨٠.

(٣) أي: الوجه الذي ذكره العكبري.

(٤) الدر المصون ٢/ ٢٦٧.

(٥) ينظر المفصل: ١٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٢١، والتصريح ١/ ٣٩٨.

(٦) من الطويل، وهو لحميد بن ثور الهلالي. ينظر الديوان: ١١٧، وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٢٧٤، وشرحه للسيرافي ٣/ ٣٤١.

ونحو: (بَرَّة) علم للمَبرَّة، أي: البِرّ، و(فَجَارِ) علم للفَجْرة، أي:الفُجُور[1]، قال الشاعر:

إنّا اقتسمنا خُطَّتَيْنا بيننا

فحملتُ بَرَّةَ واحتملتَ فَجَارِ[2]

وهذا النوع من الكلِم لا يُنعت، قال ابن مالك: "فهذه وأمثالها لا تعمل عمل الفعل؛ لأنها خالفت المصادر الأصلية بكونها لا يُقصد بها الشياع ولا تُضاف ولا تقبل الألف واللام ولا تُوصف ولا تقع موقع الفعل ولا موقع ما يُوصل بالفعل، ولذلك لم تقم مقام المصدر الأصلي في توكيد الفعل أو تبيين نوعه أو مَرَّاته"[3].

**١٢_ نعت الوصف:**

ذهب جماعة من النحويين إلىٰ أنّ الوصف لا يجوز نعته؛ لأنه كالفعل، والفعل لا يُنعت[4]، ولهذا امتنع في هذا المذهب أن يكون (مُعنًىٰ ) نعتًا للوصف (ممطولٌ) في قول الشاعر:

(١) ينظر المفصل: ١٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٢١، والتصريح ١/ ٣٩٩.

(٢) من الكامل، وهو للنابغة الذبياني. ينظر الديوان: ٧٩، والكتاب ٣/ ٢٧٤، وشرحه للسيرافي ١/ ٦٥.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٢١، ١٢٢.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٢، وذُكر فيه أنه مذهب ابن جني، وشرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام: ٩٤، والتصريح ١/ ٥٨٤.

قضىٰ كلُّ ذي دَيْنٍ فوفَّىٰ غَريمَهُ

وعَزَّةُ ممطولٌ مُعنًّىٰ غَريمُها[١]

قال الأزهري: "وحجة المانع أنّ الوصف كالفعل، وهو لايُوصف"[٢].

ويرىٰ السهيلي[٣] أنّ الوصف إذا جرىٰ مجرىٰ الجامد جاز نعته، كأن يكون خبراً لمبتدأ، أو بدلاً من اسم جامد، فإن كان نعتًا يقوىٰ فيه معنىٰ الفعل فلا يُنعت، قال أبو حيان: "وبعضهم منع ذلك فيما يعمل عمل الفعل، وأجازه في غير هذا، ولهذا قال بعضهم : إذا وُصف لم يعمل لبُعده عن الفعل بالوصف ...."[٤].

أمّا سيبويه[٥] فقد أجاز نعت الوصف، وهذا مفهومٌ من حديثه في نحو: (يا زيدُ الطويلُ ذو الجُمَّة) فقد أجاز في (ذو الجُمَّة) أن يكون نعتًا لـ (الطويل)، والجواز هو قول أكثر النحويين كما سيظهر في المسألة القادمة؛ فقد اتفق البصريون والكوفيون فيها علىٰ جواز نعت الوصف إذا استوفىٰ معموله نحو: (هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ)، وإذا أجازوا نعت الوصف وهو عامل فأن يجيزوا نعته وهو غير عامل من باب أولىٰ.

(١) من الطويل، وهو لكثيِّر عزة. ينظر الديوان: ٢٩٧، والصحاح (غرم) ٥/ ١٩٩٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٦.

(٢) التصريح ٢/ ٤٣٣.

(٣) نتائج الفكر: ١٦٤، وينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٣.

(٤) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٣.

(٥) الكتاب ٢/ ١٩٣، وينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٢، وحاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني ٣/ ١٠٦.

وقد خُرِّج على نعت الوصف بعض آي القرآن، كقوله تعالى: ﴿ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ﴾[1]، قال السمين الحلبي: "قوله ﴿ إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ﴾ في محل نصب نعتًا لـ﴿ صَغِيرَةً ﴾ و﴿ كَبِيرَةً ﴾ ...."[2]، وكقوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[3] بجرّ ﴿ غَيْرُ ﴾ في قراءة[4]، على أنه نعت للفظ ﴿ خَٰلِقٍ ﴾[5]. وكقوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[6]، قال العكبري: "ويجوز أن يكون ﴿ ٱلْعَزِيزُ ﴾ مبتدأ، و﴿ ٱلْحَكِيمُ ﴾ نعت له أو خبر، و ﴿ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[7] خبر أو خبر ثانٍ"[8].

وجواز نعت الوصف هو المختار، أمّا ما ذُكر من أنّ الوصف كالفعل والفعل لا يُنعت فلا يخلو من نظر؛ وذلك أنّ الوصف لو امتنع نعته لامتنع

(١) الكهف: ٤٩.

(٢) الدر المصون ٧/ ٥٠٧.

(٣) فاطر: ٣.

(٤) هي قراءة حمزة والكسائي. ينظر السبعة: ٥٣٤.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦٦، والبحر المحيط ٧/ ٢٨٦، والدر المصون ٩/ ٢١٢.

(٦) الشورى: ٣.

(٧) الشورى: ٤.

(٨) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٢٢٣.

تصغيره -لأنّ الفعل لا يُصغَّر- وتصغير الوصف جائز بلا خلاف[١]، علىٰ أنّ الجواز ليس علىٰ إطلاقه، فقد يكون الوصف علىٰ حالٍ يمتنع فيها نعته كما سيأتي، أو تصغيره كما تقدّم[٢].

**١٣_ نعت الوصف قبل تمام عمله:**

تقدَّم أنّ البصريين والكوفيين[٣] يجيزون نعت الوصف العامل إذا استوفىٰ معموله، نحو: (هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ)، واختلفوا في نعته قبل تمام العمل:

_فمنهم من ذهب إلىٰ أنّ الوصف لا يجوز نعته قبل العمل، فلا يصحُّ نحو: (هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً)، وهذا مذهب البصريين والفراء[٤]؛ وحُجَّة هذا القول: أنّ الوصف لم يعمل إلا لشبهه بالفعل، فإذا نُعِت بعُد الشبه؛ لأنّ النعت يمحِّضه إلىٰ جهة الاسمية[٥].

_ ومنهم من ذهب إلىٰ أنّ الوصف يجوز نعته قبل العمل، وهو قول الكسائي وباقي الكوفيين[٦]، ودليلهم السماع، ومن ذلك قول الشاعر:

(١) ينظر شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام: ٩٤.

(٢) ينظر نعت الأفعال والحروف في هذا المبحث.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦٨.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦٨.

(٥) ينظر تمهيد القواعد ٦/ ٢٧٣٥، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٢٦.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦٨.

إذا فاقـــدٌ خَطْبـــاءُ فَـــرْخَينِ رَجَّعَـــتْ

ذكـــرتُ سُـــليمىٰ في الخَلِـــيْطِ المُبـــاينِ[1]

وقوله:

وقائلـــــةٍ تخشـــــىٰ علـــــيَّ: أظُنُّـــــهُ

سَـــيُوْدِيْ بـــه تَرْحالُـــه وجعائلُـــهْ[2]

وقوله:

وراكضـــــةٍ مـــــا تَسْـــــتَجِنُّ بِجُنَّـــــةٍ

بَعِيْـــرَ حـــلالٍ غادرتْـــهُ مُجَعْفَـــلِ[3]

فـ(فَرْخَيْنِ) منصوب بـ(فاقد) وقد وُصف بـ(خَطْباء)، و(أظُنُّهُ) معمول لـ(قائلة) وقد وُصف بـ(تخشىٰ عليَّ)، و(بَعِيْر) منصوب بـ(راكضة) وقد وُصف بـ(ما تَسْتَجِنّ)[4].

وقد حُملت هذه الأدلة علىٰ الشذوذ[5]، وذُكرت فيها تأويلات كذلك، فقيل في البيت الأول: إنّ (فَرْخَيْنِ) منصوب بإضمار فعل يفسِّره (فاقد)

(١) من الطويل، وقد عُزي إلىٰ بشر بن أبي خازم في المقاصد الشافية ٤/ ٢٧١، وورد بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٢، والتذييل والتكميل ١٠/ ٣٠٦.

(٢) من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة. ينظر الديوان: ٥١، وآخره فيه: (ومذاهبُهْ)، وورد بلا نسبة في التذييل والتكميل ١٠/ ٣٠٦، ومغني اللبيب: ٥٦٥.

(٣) من الطويل، وهو لطفيل الغنوي. ينظر الديوان: ٩٢، وورد بلا نسبة في التذييل والتكميل ١٠/ ٣٠٦، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٧١، ومجعفَل: من جعفله أي: صرعه. ينظر لسان العرب (جعفل) ١١/ ١١٣ .

(٤) ينظر التذييل والتكميل ١٠/ ٣٠٦.

(٥) ينظر المقاصد الشافية ٤/ ٢٧١.

ويدلُّ عليه، والتقدير: فقدتْ فَرْخَيْنِ، وأمّا البيتان الآخران فتُؤوِّلا علىٰ أنّ قوله: (ما تستجِنُّ بِجُنَّةٍ) وقوله: (تخشىٰ عليَّ) حالان من الضمير المستكنّ في اسم الفاعل، أو معمولان لمحذوف تقديره: قالت، أو تقول[١]، وذُكر غير ذلك[٢].

ولا يخفىٰ ما في هذه التأويلات من التكلُّف، والأولىٰ أن تُؤخذ الأبيات علىٰ ظاهرها، فيكون الوصف فيها قد نُعت، لكنّ ذلك محمول علىٰ القليل.

**١٤ـ نعت الوصف المكتفي بمرفوعه عن الخبر:**

قد يكون المبتدأ وصفًا يرفع ما يليه، نحو: (أضاربٌ الزيدان؟)، وهذا الوصف لا خبر له علىٰ الأرجح[٣]؛ بل استغنىٰ بمرفوعه عن الخبر؛ لشدة شبهه بالفعل؛ وذلك أنّ قولك: (أضاربٌ الزيدان؟) بمنزلة: (أيضرب الزيدان؟)، فكما لا يفتقر (أيضرب الزيدان؟) إلىٰ مزيدٍ في تمام الجملة كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلته؛ ولأنّ المطلوب من الخبر إنما هو تمام الفائدة بوجود مسند ومسند إليه، وذلك حاصلٌ بالوصف المذكور ومرفوعه، فلم يحتج إلىٰ خبر لا لفظًا ولا تقديراً[٤].

(١) ينظر التذييل والتكميل ١٠/ ٣٠٧.

(٢) ينظر المقاصد الشافية ٤/ ٢٧١.

(٣) وذهب بعضهم إلىٰ أنّ خبر هذا الوصف محذوف، وقيل: خبره الذي يليه. ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٣، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٧٠، وهمع الهوامع ١/ ٣٦٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٢، ٢٧٣.

ولشدَّة شبه الوصف المذكور بالفعل لم يجز نعته، فلا يُقال: (أضاربٌ عاقلٌ الزيدان؟)، كما لا يجوز تعريفه، ولا تثنيته ولا جمعه إلا علىٰ لغة (أكلوني البراغيث)[1].

**١٥ـ نعت معمول الصفة المشبهة:**

عُزي للزجاج ومتأخري المغاربة[2] أنّ معمول الصفة المشبهة يجوز إتباعه بجميع التوابع، ما عدا الصفة، فلا يجوز نحو: (جاءني زيد الحسن الوجه الجميل).

**وعُلِّل ذلك بما يلي:**

**أوّلاً:** أنه لم يُسمع من كلامهم[3].

**ويَرِدُ على هذا** أنه جاء في الحديث: "أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنىٰ"[4]؛ فـ(اليُمْنىٰ) نعت لـ(عين)، و(عين) معمول الصفة المشبهة[5].

**وأُجيبَ** بأنّ (اليُمْنىٰ) خبر لمحذوف، أو مفعول لمحذوف[6].

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٢، ٢٧٣، وقال السيوطي: "وزعم ابن حوط الله أنه يجوز تثنيته وجمعه، واستدلّ بحديث: "أو مُخْرِجِيَّ هُمْ"، وأُجيبَ بأنه علىٰ لغة (أكلوني البراغيث) أو علىٰ التقديم والتأخير" همع الهوامع ١/ ٣٦٣.

(٢) ينظر التذييل والتكميل ١١/ ٣٤، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٥٤، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٠٤، وهمع الهوامع ٣/ ٨٦، وحاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني ٣/ ٧.

(٣) ينظر التذييل والتكميل١١/ ٣٤، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٠٤.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء، باب ﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا ﴾ ٤/ ١٤١، ومما جاء في الحديث: "فإذا رجلٌ أحمرُ، جَسيمٌ، جَعْدُ الرأس، أَعْوَرُ عَيْنِه اليُمْنىٰ".

(٥) ينظر همع الهوامع ٣/ ٨٦.

(٦) ينظر حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني ٣/ ٧.

**ثانيا:** أنّ معمول الصفة المشبهة محالٌ أبداً على الأول، فأشبه المضمر؛ لأنه قد عُلم أنك لا تعني من الوجوه إلا وجه (زيد) في نحو: (مررت بزيد الحسن الوجه)؛ فالصفة في الحقيقة لـ(الوجه)-وإن أسندتَ إلى (زيد)- وقد تبيّن (الوجه) بالصفة، فلا يحتاج إلى تبيين[١].

**ويَرِدُ على هذا التعليل** أنّ النعت قد يكون لغير التبيين كالمدح والذّمّ، فهلّا جاز أن يُنعت معمول الصفة المشبهة بصفات هذه المعاني؟[٢]

وأُجيبَ بأنّ أصل النعت أن يأتي للتبيين، ومجيئه للمدح أو الذمّ هو بحقّ الفرع، وإذا امتنع الأصل فأحرى أن يمتنع الفرع[٣].

**ثالثا:** أنّ الصفة المشبهة ضعيفةٌ في العمل، فلم تقوَ أن تعمل في المنعوت والنعت معًا[٤].

**ويَرِدُ على هذا التعليل** أنّ الصفة المشبهة تعمل في المؤكَّد والتوكيد[٥].

وأُجيب بأنّ المؤكَّد والتوكيد كأنهما شيء واحد؛ لأنّ التوكيد لم يدلّ على معنى زائد في المؤكَّد بخلاف النعت[٦].

**قلت:** وهذا التعليل يلزم من يرى أنّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت، أمّا من يرى أنّ العامل في النعت هو تبعيّته للمنعوت فلا يلزمه

---

(١) ينظر التذييل والتكميل ١١/ ٣٤، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٨٠٤، ٢٨٠٥.

(٢) ينظر تمهيد القواعد ٦/ ٢٨٠٥.

(٣) ينظر تمهيد القواعد ٦/ ٢٨٠٥.

(٤) ينظر همع الهوامع ٣/ ٨٦.

(٥) ينظر همع الهوامع ٣/ ٨٦.

(٦) ينظر همع الهوامع ٣/ ٨٦.

ذلك؛ لأنّ الصفة المشبهة حينئذٍ لن تكون عاملة فيهما معًا، بل في المنعوت فحسب[1].

والذي يظهر لي أنّ معمول الصفة المشبهة قد يحتاج إلىٰ نعتٍ أيضًا، ألا ترىٰ أنك تقول: (رأيت زيداً الجبان أخوه)، ثم تضطرّ إلىٰ توضيح (أخوه) بالنعت فتقول: (رأيت زيداً الجبان أخوه الكبيرُ)، ليخرج من كلامك (أخوه الصغير)؟

**١٦ـ نعت فاعلي (نِعْمَ) و(بِئْسَ):**

ذهب الجمهور[2] إلىٰ أنه لا يجوز نعت فاعلي (نِعْمَ) و(بِئْسَ)؛ لما في ذلك من التخصيص الذي ينافي الشياع المقتضىٰ منه عموم المدح والذمّ.

وقد يَرِدُ علىٰ هذا المذهب قول الشاعر:

نِعْمَ الفتىٰ المُرِّيُّ أنتَ إذا هُمُ

حَضَرُوا لدىٰ الحُجُراتِ نارَ المُوْقِدِ[3]

وحمله ابن السراج علىٰ البدل فقال: "وهذا يجوز أن يكون بدلاً غيرنعت، فكأنه قال: نِعْمَ المُرِّيُّ أنتَ"[4].

---

(١) ينظر الخلاف في مسألة العامل في النعت في نتائج الفكر: ١٨٠، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٥، ١٩٢٦ ، والمساعد ٢/ ٤١٥.

(٢) ينظر التذييل والتكميل ١٠/ ١٠٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٥٩.

(٣) من الكامل، وهو لزهير. ينظر الديوان: ٤١، والأصول في النحو ١/ ١٢٠، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠، والمُرِّيّ: هو سنان بن أبي حارثة المُرِّيّ ممدوح الشاعر. ينظر حاشية المحقق علىٰ الديوان: ٤١.

(٤) الأصول في النحو ١/ ١٢٠، وقد عزا إليه السيوطيّ جواز نعت فاعلي (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، وإلىٰ الفارسي أيضًا.
ينظر همع الهوامع ٣/ ٢٩.

وذهب ابن جني[١] إلىٰ الجواز، وساق البيت الآنف، وساق قبله قول الشاعر:

لعَمْري وما عَمْري عَلَيَّ بهَيِّنٍ

لبئس الفتىٰ المدعُوُّ بالليلِ حاتِمُ[٢]

ويرىٰ ابن مالك[٣] أنه لا ينبغي منع النعت علىٰ الإطلاق، بل يُمنع إذاقُصِد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأنّ تخصيصه حينئذٍ منافٍ لذلك القصد، وأمّا إذا تُؤُوِّل بالجامع لأكمل الخصال في مدح أو ذمٍّ فلا مانع من نعته؛ لإمكان أن يُنوىٰ في النعت ما نُوي في المنعوت[٤]، وحمل البيت الأول علىٰ هذا التأويل.

والذي يظهر لي هو الجواز؛ لأنّ النعت في سياق (نِعْمَ) و(بِئْسَ) لا ينافي العموم؛ ألا ترىٰ أنك إذا قلت: (زيدٌ نعم الرجل) كان (زيد) داخلاً في عموم الرجال، فإذا قلت: (زيدٌ نعم الرجل التاجر) كان (زيد) داخلاً في عموم الرجال التجّار؟

(١) التنبيه علىٰ شرح مشكلات الحماسة: ٤٧٤.

(٢) من الطويل، وهو ليزيد بن قُنافة. ينظر التنبيه علىٰ شرح مشكلات الحماسة: ٤٧٤، وبلا نسبة في توضيح المقاصد ٢/ ٥٩، وهمع الهوامع ٣/ ٢٩.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٠، وينظر همع الهوامع ٣/ ٢٩.

(٤) لعله يقصد بالذي يُنوىٰ في النعت: إرادة العموم كما أنّ المنعوت كذلك مع (نِعْمَ) و(بِئْسَ).

**١٧_ نعت النعت:**

منع جماعةٌ من النحويين نعت النعت، فإن جاء ما ظاهره ذلك جُعل نعتًا للأول، نحو: (مررت برجلٍ عاقلٍ كريم) فـ( (كريم) ليس نعتًا لـ(عاقل) بل هو نعت لـ(رجل)[١].

وقد عُمِد إلىٰ هذا التخريج في قوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ ﴾[٢].

قال السمين الحلبي: "قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ﴾: (الذي) تحتمل النصب والرفع، فالنصب من خمسة أوجه أظهرُها: أن يكون نصبه علىٰ القطع، الثاني أنه نعت لـ﴿ رَبَّكُمُ ﴾، الثالث: أنه بدلٌ منه، الرابع: أنه مفعول ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ وبه بدأ أبو البقاء[٣]، الخامس: أنه نعت النعت، أي: الموصول الأول، لكنّ المختار أنّ النعت لا يُنعت، بل إن جاء ما يُوهم ذلك جُعِل نعتًا للأوّل[٤]"[٥].

---

(١) ينظر نتائج الفكر: ١٦٣، ١٦٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٢، والدر المصون ١/ ١٩١، وحاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني ٣/ ١٠٦، وقد ذكر أبو حيان والصبان أنّ ابن جني ممن ذهب إلىٰ منع نعت النعت.

(٢) البقرة: ٢١، ٢٢.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٣.

(٤) وهو (ربّ).

(٥) الدر المصون ١/ ١٩١.

وذهب سيبويه[١] إلىٰ أنّ النعت يجوز نعته، فإذا قلت: (يا زيد الطويلُ ذو الجُمَّة) صحّ في (ذو) أن يكون نعتًا لـ(الطويل).

وتوسّط أبو حيان في المسألة فقال: "والذي نختاره أنّ النعت لا يُنعت، بل النعوت كلُّها راجعة إلىٰ منعوت واحد، إلا إن كان ذلك النعت لا يمكن تبعيّته للمنعوت، فيكون إذ ذاك نعتًا للأول، نحو قولك: (يا أيُّها الفارس ذو الجُمَّة)"[٢]. فـ(ذو) نعت لـ(الفارس)، ولا يصحّ أن يكون نعتًا لـ(أيّ)؛ لأنّ (أيّ) لا تُنعت إلا بما فيه (أل)[٣].

والحقُّ أنّ النعت قد يحتاج إلىٰ نعتٍ أحيانًا، نحو: (هذا ورقٌ أبيضُ ناصعٌ)، أي: شديد البياض؛ فالورق يشتمل مدلوله علىٰ جسمٍ ولونٍ مطلق، والنصاعة إنما هي تحديدٌ للونه، ونحو: (هذا وجهٌ مشرقٌ أيُّ إشراق)[٤].

(١) الكتاب ٢/ ١٩٣، وينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٢، وحاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني ٣/ ١٠٦.

(٢) البحر المحيط ١/ ٢٣٦، ٢٣٧.

(٣) ينظر الدر المصون ١/ ١٩١، ١٩٢.

(٤) ينظر النحو الوافي ٣/ ٥٠٠.

**١٨ـ نعت ما لا يُستعمل من الأسماء إلا تابعا:**

قال ابن عصفور: "والأسماء تنقسم بالنظر إلىٰ نعتها والنعت بها، أربعة أقسام: قسمٌ يُنعت به ولا يُنعت، وهو الاسم الذي لم يُستعمل إلا تابعًا، نحو: (بَسَن) من قولهم: (حَسَن بَسَن)[١]...."[٢].

فـ(بَسَن) لا يُستعمل إلا تابعًا، ولا يُفرد فلا يُقال: (جاءني رجلٌ بَسَن)[٣].

قال ناظر الجيش: "ولا شكّ أنّ عبارته شاملة لكلّ ما لزم التبعيّة، كقولهم: (أبيض يقَق)[٤] و(أحمر قانٍ)[٥] و(أسود حالك)[٦]"[٧] فهي من قبيل ما يُنعت به ولا يُنعت[٨].

---

(١) جاء في المزهر ١/ ٤١٥: "وقال الآمدي: التابع لا يفيد معنىٰ أصلاً، ولهذا قال ابن دريد: سألتُ أبا حاتم عن معنىٰ قولهم: (بَسَن)، فقال: لا أدري ما هو؟"، وجاء في المعجم الوسيط (تبع) ٨١: "أتبعتُ الماشية ونحوها: صارت ذات تبيعٍ، فهي متبِعٌ ومتبِعةٌ، وفلانٌ في كلامه: أتىٰ بكلمتين علىٰ وزن واحد تؤكّد أخراهما الأولىٰ، وهي إمّا أن تكون في معنىٰ الأولىٰ، مثل: هو قسيم وسيم، وإمّا أن تكون خالية من المعنىٰ، مثل: حَسَن بَسَن".

(٢) المقرب ١/ ٢٢٣.

(٣) ينظر التعليقة لابن النحاس ٢/ ٧٢٠.

(٤) (يَقَق): شديد البياض ناصعه. ينظر الصحاح (يقق) ٤/ ١٥٧١.

(٥) (قانٍ): شديد الحمرة. ينظر الصحاح (قنا) ٦/ ٢٤٦٩.

(٦) الشديد السواد. ينظر الصحاح (حلك) ٤/ ١٥٨١.

(٧) تمهيد القواعد ٧/ ٣٣٦٩.

(٨) سبقت الإشارة إلىٰ هذا القسم في المبحث الأول.

**١٩ـ نعت المنادى المبني للنداء:**

عُزي للأصمعيّ أنه لا يجيز نعت المنادىٰ المبني للنداء[١]؛ لأنه شبيه المضمر، والمضمر لا يُنعت[٢].

ومذهب الجمهور هو الجواز[٣]، وهو الأقرب؛ لثبوت ذلك في السماع، فقد حكىٰ يونس عن العرب في نداء النكرة المقصودة قولهم: (يا فاسق الخبيث)[٤]، ومما جاء في نعت العلم المفرد قول الشاعر:

فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعْدىٰ

بأجودَ منكَ يا عُمَرُ الجوادُ[٥]

وقد ردّ ابن مالك ما نحا إليه الأصمعيّ فقال: "وما ذهب إليه مردودبالسماع والقياس؛ أمّا السماع فشهرته مغنية عن استشهاد، وأمّا القياس فلأنّ مشابهة المنادىٰ للضمير عارضة، فمقتضىٰ الدليل ألّا تُعتبر مطلقًا، كما لم تُعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو: (ضربًا زيداً)، لكن العرب اعتبرت مشابهة المنادىٰ للضمير في البناء استحسانًا، فلم يزد

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٣٩٣، وعُزي للأصمعي منع المنادىٰ مطلقًا. ينظر المقاصد الشافية ٥/ ٢٩٨.

(٢) ينظر ينظر شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٣٩٣، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٩٨.

(٣) ينظر همع الهوامع ٣/ ٢٣٥.

(٤) ينظر المقاصد الشافية ٥/ ٢٩٨، والتصريح ٤/ ٢٥.

(٥) من الوافر، وهو لجرير. ينظر المقتضب ٤/ ٢٠٨، وبلا نسبة في الأصول في النحو ١/ ٣٦٩، والمقاصد الشافية ٥/ ٢٩٨، ولم أقف عليه في ديوانه.

علىٰ ذلك، كما أنّ (فَعَالِ) العلم لما بُني حملاً علىٰ (فَعَالِ) المأمور به لم يزد علىٰ بنائه شيء من أحوال ما حُمِل عليه، ونظائر ذلك كثيرة"[1].

**٢٠ـ نعت (اللهُمَّ):**

ذهب سيبويه[2] إلىٰ أنّ (اللهُمَّ) لا يصحّ نعته؛ وذلك أنّ لفظ الجلالة لمّا انضمّت إليه الميم المعوَّض بها عن (يا) النداء صار بمنزلة الصوت، والأصوات لا توصف.

وخرَّج قوله تعالىٰ: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[3] علىٰ أنّ ﴿ فَاطِرَ ﴾ منادىٰ بحرف محذوف، ولا يكون نعتاً لـ﴿ ٱللَّهُمَّ ﴾، فقال: "وأمّا قوله عز وجلّ: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾فعلىٰ (يا)"[4].

وقد يرِدُ علىٰ مذهب سيبويه أنه يجوز وصف (سيبويه) و(خالويه) مع وجود اسم صوتٍ فيهما.

وأُجيبَ بأنّ الصوت فيهما صار جزءاً من الكلمة، بخلاف (اللهُمَّ)[5].

"وانتصر الفارسيُّ[6] لسيبويه بأنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء علىٰ حدّ (اللهُمَّ)، فإذا خالف ما عليه الأسماء الموصوفة ودخل في حيّز ما

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٩٣.

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٦، وينظر مشكل إعراب القرآن: ١٣٣، والدر المصون ٣/ ٩٩، ١٠٠، ومغني اللبيب: ٧٨٤.

(٣) الزمر: ٤٦.

(٤) الكتاب ٢/ ١٩٦.

(٥) ينظر حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني ٣/ ٢١٧.

(٦) الإغفال ٢/ ١١٢، والمسائل المنشورة: ٢٩٧، ٢٩٨.

لا يُوصف من الأحداث وجب ألّا يُوصَف، والأسماء المناداة المفردة المعرفة القياس ألّا تُوصَف كما ذهب إليه بعض الناس؛ لأنها واقعة موقع ما لا يُوصَف، وكما أنه لمّا وقع موقع ما لا يُعرب لم يُعرب، كذلك لمّا وقع موقع ما لا يُوصَف لم يُوصَف"[١].

وخالف المبردُ[٢] ما ذهب إليه سيبويه، فأجاز نعت (اللهُمَّ)، ووافقه الزجاج[٣]؛ لأنّ الميم بدل من (يا)، والمنادىٰ مع (يا) لا يمتنع وصفه، فكذا مع ما هو عوضٌ منها، قال المبرد: "ولا يجوز عنده[٤] وصفه، ولا أراه كما قال؛ لأنها إذا كانت بدلاً من (يا) فكأنك قلت: (يا الله)، ثم تصفه كما تصفه في هذا الموضع، فمن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾"[٥].

والأقرب عندي أنه يجوز نعت (اللهُمَّ)؛ للعلّة التي ذكرها المبرد، ويؤيِّدها أنّ الاسم لم يتغيّر عن حكمه؛ ألا ترىٰ أنه بقي مبنيًّا علىٰ الضمّ كما كان مبنيًّا مع (يا)[٦]؟.

---

(١) الدر المصون ٣/ ١٠٠.

(٢) المقتضب ٤/ ٢٣٩.

(٣)معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٩٤.

(٤) أي: سيبويه.

(٥)المقتضب ٤/ ٢٣٩.

(٦) ينظر الدر المصون ٣/ ١٠٠.

**٢١ـ نعت أسماء لازمت النداء:**

للنداء أسماءٌ يختصُّ بها، نحو: (يا هَناهْ)، و(يا لَكاعِ)، و(يا فُسَقُ)، و(يا فَساقِ)، و(يا نَوْمانُ)[١].

قال المبرد: "وزعم سيبويه[٢] أنه لا يجوز نعت شيء منها، لا تقول: (يا لَكاعِ الخبيثة أقبلي)؛ لأنها علامات بمنزلة الأصوات"[٣].

والذي يظهر لي أنّ هذا النوع من الأسماء يجوز نعته[٤]؛ لأنّ المنادىٰ اسم ظاهر كسائر الأسماء الظاهرة فلا مانع من نعته[٥]، وأيضًا فإنه قد سُمع عن العرب قولهم: (يا فُسَق الخبيث)[٦] و(يا فَسَاقِ الخبيثة)[٧].

قال الشاطبي: "فالقياس والسماع متعاضدان علىٰ الجواز مطلقًا، فيما اختصّ بالنداء وفي غيره"[٨].

(١) ينظر الكتاب ٢/ ١٩٨، والمقتضب ٤/ ٢٣٥، ٢٣٧، والأصول في النحو ١/ ٣٤٧.

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٦.

(٣) المقتضب ٤/ ٢٣٧.

(٤) ذكر الشاطبي أنّ المبرد يُجيز نعت المنادىٰ بإطلاق، فيدخل في ذلك الأسماء التي لازمت النداء. ينظر المقاصد الشافية ٥/ ٢٩٧.

(٥) ينظر المقاصد الشافية ٥/ ٢٩٧.

(٦) ينظر الصحاح (فسق) ٤/ ١٥٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٥٧، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٠.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٥٧.

(٨) المقاصد الشافية ٥/ ٢٩٧.

**٢٢_ نعت (أيُها) في الندبة:**

تُنعت (أيُّها) في النداء، فيُقال: (يا أيُّها الرجل)[١]، وأمّا في الندبة فقد قال أبو حيان: "ولا يُنعت (أيُّها) خلافًا لخلف الأحمر، فلا يجوز: (يا أيُّها الطويلاه)، ولا (يا أيُّها الرجلاه)"[٢].

**٢٣_ نعت المرخَّم:**

عُزي للفراء[٣] أنّ المرخَّم لا يجوز نعته، وهو رأي ابن السراج[٤] وغيره من النحويين[٥]، وذهب الجمهور إلىٰ الجواز[٦].

**وعُلِّل المنع بما يلي:**

**أوّلاً:** أنّ الاسم لا يُرخَّم إلا والمحذوف منه قد عُلِم، وعُلِم أيضًا مَن يَعني بالمرخَّم، فإن احتيج إلىٰ النعت للتفرقة، فإنّ ردّ ما سقط من الاسم أولىٰ من النعت[٧].

وأجاب السيوطي[٨] بأنّ الاسم يُرخَّم إذا عُلِم ما حُذف منه وإن لم يُعلَم مَن يَعني به.

---

(١) وذكر في التابع وجه آخر وهو أن يكون عطف بيان. ينظر تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٦٠.

(٢) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢١٦.

(٣) ينظر الأصول في النحو ١/ ٣٧٤.

(٤)الأصول في النحو ١/ ٣٧٤.

(٥) كالسيرافي. ينظر ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٣٦، وهمع الهوامع ٣/ ٢٣٥.

(٦)ينظر ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٣٦، وهمع الهوامع ٣/ ٢٣٥، وحاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل علىٰ الألفية ٢/ ٦٧٤.

(٧) ينظر الأصول في النحو ١/ ٣٧٤.

(٨) همع الهوامع ٣/ ٢٣٥.

**ثانيا:** أنّ الترخيم حذف آخر الاسم للعِلْم به، والصفة بيان للموصوف لعدم العِلْم به، فهما إذاً متدافعان[1].

وأجاب الشلوبين[2] بأنه قد يتوجَّه العِلْمُ المشترَط في الترخيم على الاسم، وعدمُ العِلْم على المسمَّى، فلا يتدافعان.

**ثالثا:** أنّ الاسم المرخَّم يختص بالنداء، نحو: (يا فُلُ) و(يا فُسَق)، والمختصّ بالنداء لا يُنعت[3].

وأجاب ناظر الجيش[4] بأنّ الاسم المرخَّم لم يكن مختصّاً بالنداء، وإنما المختصّ بالنداء هو الترخيم، فالاسم إذا لم يكن مرخَّماً يُستعمل في النداء وغيره.

واستدلّ الجمهور لجواز نعت المرخَّم بوروده في السماع[5]، ومنه قول الشاعر:

---

(١) ينظر المقاصد الشافية ٥/ ٤١٥، وخزانة الأدب ٢/ ٣٧٨.

(٢) ينظر جوابه في خزانة الأدب ٢/ ٣٧٩.

(٣) ينظر تمهيد القواعد ٧/ ٣٦٤٣، وقد تقدَّم الخلاف في نعت الأسماء التي لازمت النداء. المسألة (٢١).

(٤) تمهيد القواعد ٧/ ٣٦٤٣.

(٥) ينظر همع الهوامع ٣/ ٢٣٥.

فقلـــتُم تعـــالَ يـــا يـــزي بْـــنَ مُخـــرِّمٍ

فقلـــتُ لكـــم إني حَليـــفُ صُـــداءِ(١)

أراد: يا يزيد(٢).

وقول الشاعر:

أحـــارِ ابـــنَ عَمْـــرٍو كـــأني خَمِـــرْ

ويَعْـــدُو علـــىٰ المـــرءِ مـــا يـــأتَمِرْ(٣)

أراد: أحارث(٤). وحُمل ما ورد من ذلك عند المانعين علىٰ الشذوذ(٥)، أو علىٰ البدل(٦)، والأولىٰ جواز نعت المرخَّم؛ لضعف أدلّة المنع، وثبوت الجواز من السماع.

(١) من الطويل، هو ليزيد بن مخرِّم. ينظر الكتاب ٢/ ٢٥٣، والمقاصد الشافية ٥/ ٤١٥، وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي ١/ ٣٩٩، وصُداء: حيٌّ من اليمن. ينظر لسان العرب (صدىٰ) ١٤/ ٤٥٧.

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٢٥٣.

(٣) من المتقارب، وهو لامرئ القيس. ينظر الديوان: ١٧٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٢، وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٣٤.

(٤) ينظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٢، وحاشية الشيخ عضيمة علىٰ المقتضب ٤/ ٢٣٤.

(٥) ينظر المقاصد الشافية ٥/ ٤١٥، وخزانة الأدب ٢/ ٣٧٨.

(٦) ينظر حاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل علىٰ الألفية ٢/ ٦٧٤.

**٢٤_ نعت المتوغّل في الإبهام:**

من الأسماء ما يكون متوغِّلاً في الإبهام فلا يُنعت كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و(كم) الخبرية، و(ما) التعجبية، وكثير من الظروف المبهمة، كـ(قبل) و(بعد)، و(الآن)[١].

فهذه الأسماء وغيرها وُضعت علىٰ الإبهام، فلو وُصفت لكان ذلك تخصيصاً لها، فيخرجها عما وُضعت له من الإبهام[٢].

ويُستثنىٰ من ذلك (مَن) و(ما) النكرتان، فإنهما يُوصفان، نحو: (مررت بمَن معجبٍ لك، وبما معجبٍ لك)[٣]، وألحق بهما الأخفش (أيّـًا)، نحو: (مررتُ بأيٍّ معجبٍ لك) ، قال ابن هشام: "وهو قويٌّ في القياس؛ لأنها معربة"[٤].

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٧، والمقرب مع شرح ابن النحاس ٢/ ٧٢٠، ٧٢١، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٣٦٨، ٣٣٦٩.

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٧.

(٣) ينظر مغني اللبيب: ٧٦٥، والنحو الوافي ٣/ ٤٦٦.

(٤) مغني اللبيب: ٧٦٥.

**٢٥_ نعت غير المتمكّن:**

يُراد بغير المتمكِّن: غير المتصرِّف، وهو ما لزم موضعًا واحداً من الإعراب، كـ(سبحان الله) و(ايمُن الله) ، و(لعمرُ الله) والظروف التي لا تخرج عن الظرفية، و(ما) التعجبية[١]، أو لزم موضعين من الإعراب كـ(قبل) و(بعد)[٢]؛ لأنهما إمّا أن يكونا ظرفين، أو يدخل عليهما حرف الجر، وكذلك (عند)[٣].

(١) وقد تقدّم ذكرها في المسألة السابقة، فهي متوغِّلة في الإبهام وغير متمكِّنة.

(٢) تقدّم ذكرها أيضًا في المسألة السابقة.

(٣) ينظر المقرب من شرح ابن النحاس ٢/ ٧٢١، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٣٦٨.

## المبحث الثالث

### الدراسة النظرية لما لا يُنعت في العربيّة.

تجلّىٰ في المبحث السابق أنّ الجُمل والأفعال لا يُتصوَّر نعتها، وأنّ هناك ضروبًا كثيرةً من الأسماء التي قيل إنها لا تُنعت، وقد اجتهد النحويون في تفسير البواعث الموجبة لامتناع النعت في طائفةٍ من المسائل، وكان من جُملة تلك البواعث ما يلي:

**أولاً: مقاربة الفعل**: وهو أبرز ما عُمِد إليه في تفسير امتناع النعت، فالجمل لا تُنعت؛ لأنها بمنزلة الأفعال(١)، والمصدر الدالّ علىٰ الطلب لا يُنعت، نحو: (ضربًا زيداً)؛ لأنه بدل من اللفظ بالفعل(٢)، والمصدر المؤكّد لا يُنعت، نحو: (ضربت ضربًا)؛ لأنه بمثابة تكرُّر الفعل(٣)، والوصف المكتفي بمرفوعه عن الخبر لا يُنعت، نحو: (أقائم الزيدان؟)؛ لشدة شبهه بالفعل(٤).

**ثانيا: البُعد عن الفعل**: وهذا يسري علىٰ الأسماء التي تعمل لكونها أشبهت الفعل، فإذا وُصفت ابتعد شبهها بالفعل، واقتربت من الاسم؛ لأنّ الوصف من خصائص الأسماء، و"الأصل في الأسماء ألّا تعمل"(٥)، وقد تمسّك بعض النحويين بهذا السبب في منع نعت الوصف(٦).

---

(١) ينظر المبحث الثاني: (نعت الجمل).

(٢) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة التاسعة.

(٣)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة العاشرة.

(٤)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الرابعة عشرة.

(٥) اللباب للعكبري ١/ ٤٣٧.

(٦) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الثانية عشرة.

**ثالثا: شبه الضمير:** تقدّم أنّ الضمير لا يُنعت عند الجمهور(١)، وقد كان حاضراً في كلام العلماء بجلاء، حتىٰ غدا الضمير كأنه الأصل فيما يمتنع نعته؛ فشُبِّهت به أسماء أُخر، كالموصول(٢)، ومعمول الصفة المشبهة(٣)، والمنادىٰ المبني(٤).

**رابعا: شبه الأصوات:** الأصوات لا يُتصوّر وصفها، وقد شُبّهت بها الأسماء التي لازمت النداء، نحو: (يا هناهْ) و(يا لَكاعِ) و(يا فُسَقُ)؛ فلم يجز نعتها؛ لأنها علامات بمنزلة الأصوات(٥)، كما شُبِّه بها لفظ (اللهمّ)؛ لأنّ لفظ الجلالة انضمّت إليه الميم المعوَّض بها عن (يا) النداء، فصار بمنزلة الصوت(٦).

**خامسا: الاستغناء عن النعت:** يأتي النعت للإيضاح وإزالة الاشتراك، بحيث لا يقع اللبس، وقد ظهر في بعض كلام النحويين أنّ اللفظ إذا لم يدخله اللبس فلا حاجة لنعته؛ كما هو الحال في الضمير؛ فهو غنيٌّ عن الإيضاح؛ لأنّ الاسم لا يُضمر إلا بعد أن يُعرف(٧)، وكذلك الموصول لأنّ صلته توضّحه فاستغنىٰ بها عن الوصف(٨)، وهكذا ما كان من الأعلام

(١)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الأولىٰ.

(٢) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الرابعة.

(٣) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الخامسة عشرة.

(٤) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة التاسعة عشرة.

(٥)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الحادية والعشرون.

(٦)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة العشرون.

(٧)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الأولىٰ.

(٨)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الرابعة.

متعيّنًا فلا يدخله الاشتراك كـ(الفرزدق) ونحوه[١]، وقد تبيّن أنّ هذه العلة لا تستقيم علىٰ إطلاقها؛ لأنّ النعت ليس بآلة تعريف[٢]، ولأنه لا يُؤتىٰ به لأجل الإيضاح وإزالة اللبس فقط، وإنما يُؤتىٰ به لأغراضٍ أُخرىٰ كالمدح والذمّ والترحّم[٣]، وقد يكون المنعوت واضحًا ثم يُتبَع بالنعت علىٰ سبيل الصفة الكاشفة التي تزيده بيانًا[٤].

**سادسا: افتقاد السماع:** السماع هو أوّل أدلة النحو والمقدّم فيها، حتىٰ إنّ بعض اللغة لا يُؤخذ إلا به، بل إنّ القياس لا ينهض دليلاً يُعتدُّ به إن لم يكن له مستند من السماع عن العرب[٥]، ومن أجل هذا عوّل بعض النحويين علىٰ هذا المسلك في منع نعت بعض الأسماء، كالمصدر الواقع مبتدأً وبعده حال، نحو: (ضربي زيداً قائمًا) فلا يُنعت عند غير الكسائي لعدم السماع[٦]، وكذا المصدر المنسبك من الحرف المصدري والفعل؛ فلا يُوجد في كلامهم: (عجبت من أن قمت السريعِ)[٧]، وأيضًا معمول الصفة المشبهة عند الزجاج ومتأخري المغاربة، فلا يجوز نحو: (أعجبني زيد الحسن الوجهِ الجميلِ)، لأنه لم يثبت عن العرب[٨].

---

(١) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الثانية.

(٢) ينظر نتائج الفكر: ١٦٨.

(٣)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الأولىٰ.

(٤)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الثانية.

(٥) ينظر مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض علىٰ الدليل النقلي: ١٩.

(٦) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة السابعة.

(٧)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الثامنة.

(٨) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الخامسة عشرة.

**سابعا: افتقاد العامل:** تقدّم أنّ من النحويين مَن يرىٰ أنّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وقد كان هذا باعثًا آخر لمنع نعت معمول الصفة المشبه؛ لأنك إذا قلت: (أعجبني زيد الحسن الوجهِ الجميلِ)، فالمنعوت هو(الوجه)، والعامل في المنعوت هو(الحسن)، و(الحسن) صفة مشبهة ضعيفةٌ في العمل، فلا تقوىٰ أن تعمل في المنعوت والنعت معًا، وهذا التعليل لا يلزم مَن يرىٰ أنّ العامل في النعت هو تبعيّته للمنعوت؛ لأنّ الصفة المشبهة حينئذٍ لن تكون عاملةً فيهما، بل في المنعوت فحسب(١).

**ثامنًا: افتقاد التبعية والتطابق والحال والتمازج:** أمّا افتقاد التبعيّة فيكمن في الحروف؛ لأنّ من لوازم الإتباع أن يكون التابع موافقًا للمنعوت في الإعراب، والحروف لا محلّ لها فكيف تُنعت؟ وأمّا افتقاد التطابق فيكمن في الفعل المضارع؛ فهو وإن كان لها محلٌّ من الإعراب فقد لا يطابق ما بعده؛ إذ ربما يكون مجزومًا وما بعده مرفوعًا، ومن ثَمَّ استحال نعته، فلا يُقال (لم يضربْ عاقلٌ)، علىٰ أن يكون (عاقلٌ) نعتًا لـ(يضربْ)، وأمّا افتقاد الحال فإنّ النعت بيانٌ لحال المنعوت، والأفعال والحروف لا أحوال لها، فلا تُنعَت، وأما افتقاد التمازج فيظهر في الأفعال والحروف أيضًا؛ لأنّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فإذا قلت: (مررت برجلٍ عاقلٍ) فالعاقل هو الرجل، والرجل هو العاقل، ولا يتأتّىٰ ذلك في نحو(يضرب عاقل) فلا يكون (عاقل) نعتًا لـ(يضرب)، كما لا يتأتّىٰ في الحروف أيضًا(٢).

(١) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الخامسة عشرة.

(٢) ينظر المبحث الثاني: (نعت الأفعال والحروف).

**تاسعا: أن يكون في النعت إشكال، ومن ذلك:**

١ـ الخروج عن أصل الوضع: كما في الأسماء المتوغّلة في الإبهام، كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و(كم) الخبريّة، فهذه الأسماء وغيرها وُضعت علىٰ الإبهام، فلو وُصفت لكان ذلك تخصيصاً لها، فيخرجها عمّا وُضعت له من الإبهام[١].

٢ـ فوات الغرض: كما في المصدر الواقع مبتدأً وبعده حال، نحو: (ضربي زيداً قائماً) فلا يُنعت عند غير الكسائي؛ لأنّ الموضع موضع اختصار، والنعت ينافي هذا الغرض[٢]، وكما في المصدر المؤكّد لعامله، نحو: (ضربت ضرباً)؛ فإنه لا يُنعت، لأنّ النعت يخرجه عن التأكيد[٣]،

٣ـ وقوع التدافع: كما في فاعل (نِعْمَ) و(بِئْسَ)؛ فقد ذهب الجمهور إلىٰ أنه لا يُنعت؛ لما في ذلك من التخصيص الذي ينافي الشياع المقتضىٰ منه عموم المدح أو الذّم[٤]، وكما في المرخَّم؛ فقد عُزي للفراء أنه لا يجوز نعته؛ وقيل في تعليل ذلك: إنّ الترخيم حذْف آخر الاسم للعِلْم به، والصفة بيان للموصوف لعدم العِلْم به، فهما إذاً متدافعان[٥].

٤ـ مخالفة الأولىٰ: كما في نعت المرخَّم؛ فقد قيل في تعليل منعه أيضاً: إنّ الاسم لا يرخَّم إلا وقد عُلم المحذوف منه، وعُلم أيضاً من يعني

(١) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الرابعة والعشرون.

(٢) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة السابعة.

(٣) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة العاشرة.

(٤) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة السادسة عشرة.

(٥) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الثالثة والعشرون.

بالمرخَّم، فإن احتيج إلىٰ النعت للتفرقة، فإنّ رَدَّ ما سقط منه أولىٰ من النعت، ولو نُعت لكان ذلك خلاف ما هو أولىٰ[١].

٥ـ الفصل بين متلازمين: كما في المصدر؛ فإنه لا يجوز نعته قبل تمام عمله؛ فلا يُقال: (عجبت من ضربك الشديدِ زيداً)؛ لأنّ النعت يفصل بين الموصول وصلته، والمصدر موصول، ومعموله من صلته[٢].

٦ـ النعت بالجامد: كما في اسم الإشارة، فإنّ غالب ما يقع بعده جامد، نحو: (مررت بهذا الرجل)، فلو نُعت لكان النعت جامداً[٣].

٧ـ الإجراء علىٰ علامة الإضمار: فقد ذكر السهيلي أنّ المانع من نعت الضمير أنه إشارة إلىٰ المذكور، والإشارة لا تُنعت، وإنما يُنعَت المشار إليه، فإذا أضمرتَ بعد ذكرٍ ثم أردتَ أن تنعت فإنما يجري النعت علىٰ الظاهر وهو المشار إليه، ولو نعتَّ الضمير لأجريته علىٰ علامة الإضمار التي هي إشارة إليه[٤].

**وبالنظر في مسائل هذا الموضوع يمكن تصنيف الكلِم الذي لا يُنعت إلى قسمين[٥]:**

(١)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الثالثة والعشرون.

(٢)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة السادسة.

(٣)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الثالثة.

(٤) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الأولىٰ.

(٥) ينظر مغني اللبيب: ٧٦٥، ٧٦٦.

**الأول:** نوعٌ لا يُنعَت مطلقاً، كالجمل، والأفعال، والحروف[1]، والضمائر عند الجمهور[2]، وأسماء الإشارة عند الكوفيين[3]، والأسماء الموصولة عند الصيمري[4]، وغيرها من الأسماء، وهذا النوع هو الأكثر.

**والثاني:** نوعٌ لا يُنعت في بعض الأحوال، كالموصول عند من أجاز نعته؛ فإنه لا يُنعت قبل تمام صلته[5]، وكالمصدر فإنه لا يُنعت قبل تمام عمله عند الأكثرين، فلا يجوز نحو: (أعجبني ضربُك الشديدُ زيداً)، ويجوز: (أعجبني ضربُك زيداً الشديدُ)[6]، ومثل ذلك الوصف عند البصريين والفراء، فلا يُقال: (هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً)، وإنما يُقال: (هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ)[7]، وممّا قد يتصل بهذا النوع أنّ هناك مسائل دخلها الاستثناء عند بعض النحويين، فيمتنع فيها النعت إلا إذا تحقّق ما يقتضي الجواز، ومن ذلك:

- مذهب سيبويه في نعت (كلّ)، فلا يجوز إلا إذا أُضيفت إلىٰ نكرة، كقول الشاعر:

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضمِ نفسِهِ
لوصلِ خليلٍ صارمٌ أو معارِزُ

(١) ينظر المبحث الثاني: (نعت الجمل)، و(نعت الأفعال والحروف).

(٢) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الأولىٰ.

(٣)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الثالثة.

(٤) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الرابعة.

(٥)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الرابعة.

(٦)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة السادسة.

(٧)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الثالثة عشرة.

وقول الشاعر:

قتلنـــــــا مـــــــــنهُمُ كـــــــلَّ

فتـــــــىً أبـــــــيضَ حُسَّـــــــانًا[١]

- مذهب ابن مالك في نعت فاعل (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، فلا يجوز إلا إذاتُؤُوِّل بالجامع لأكمل الخصال في مدح أو ذمّ، وحمل علىٰ هذا قول الشاعر:

نِعْـــمَ الفتـــىٰ المُـــرِّيُّ أنـــتَ إذا هُـــمُ

حضـرُوا لـدىٰ الحُجُـراتِ نـارَ المُوقِـدِ [٢]

- مذهب أبي حيان في نعت النعت، فلا يجوز إلا إذا كان ذلك النعت لايمكـن تبعيتـه للمنعـوت الأول، نحـو: (يـا أيُّهـا الفـارس ذو الجُمّـة) فـ(الفارس) نعت للمنعوت الأول وهـو(أيّ)، و(ذو) نعـت للمنعـوت الثـاني وهو(الفارس)، أي: نعت للنعت، ولا يمكن في (ذو) أن يكون نعتًا لـ(أيّ)؛ لأنّ (أيّ) لا تُنعت إلا بما فيه (أل)[٣].

**وقد يتردّد في هذا الموضوع سؤالٌ مفادُه: إذا مُنع اللفظ من النعت فهل يعني ذلك منعه من بقية التوابع، فلا يُؤكّد، ولا يُعطف عليه، ولا يُبدل منه؟**

**والجواب:** أنّ الألفاظ تتفاوت، وتقتضي القسمة العقلية أن تكـون علىٰ ثلاثة أضرب:

(١)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الخامسة.

(٢)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة السادسة عشرة.

(٣)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة السابعة عشرة.

**الأول:** ضربٌ يمتنع من النعت فقط، ويمكن إتباعه بسائر التوابع، كمعمول الصفة المشبهة فقد عُزي للزجاج أنه يجوز إتباعه بجميع التوابع ما عدا النعت(١).

**والثاني:** ضربٌ يمتنع من النعت ومن بعض التوابع، كالضمير؛ فمن النحويين من يرىٰ أنه كما لا يُنعت فإنه لا يُعطف عليه عطف بيان بخلاف البدل منه فإنه سائغ(٢)، وأمّا النسق فلا إشكال فيه، نحو: (مررت به وزيدٍ) علىٰ رأي الكوفيين(٣)، أو(مررت به وبزيد) علىٰ رأي البصريين(٤)، وكذا التوكيد نحو: (مررت به به) أو(مررت به نفسه)، قال ابن السراج: "وقد يُؤكَّد ما لا يُوصف نحو المكنّيات"(٥).

**والثالث:** ضربٌ يمتنع من النعت ومن سائر التوابع، كالمصدر فإنه لا يجوز نعته قبل تمام عمله عند الأكثرين، كما لا يجوز إتباعه ببقية التوابع، فلا يُقال: (عجبتُ من شربك وأكلك اللبن، ومن قتالِك نفسِه زيداً، ومن إتيانِك مشيِك إلىٰ زيد)(٦)، وكـ(أفْعَل) في التعجُّب؛ فقد ذهب البصريون والكسائي إلىٰ أنه فعل، تقول (ما أحْسَنَ زيداً)، وفي (أحْسَنَ) فاعل يعود

(١) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الخامسة عشرة.

(٢) ينظر موصل الطلاب إلىٰ قواعد الإعراب: ١٢٣، ١٧٢.

(٣) ينظر الإنصاف ٢/ ٤٦٣.

(٤) ينظر الإنصاف ٢/ ٤٦٣.

(٥) الأصول في النحو ٢/ ٣٤٢.

(٦) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة السادسة.

علىٰ (ما)، وهو مذكَّر غائب لا يُنعت، ولا يُؤكَّد، ولا يُعطف عليه، ولا يُبدل منه، فالتوابع كلها ممنوعة(١).

ولعلّ مما تحسن الإشارة إليه أنه قد يأتي من موادّ اللغة وتعبيراتها خلاف ما نصّ عليه النحويون أو بعضهم أو جُلُّهم، فيكون اللفظ قد نُعِت وهو من جُملة ما قد قيل إنه لا يُنعت، وذلك في شواهد مسموعةٍ يصعب صرف النظر عنها، وقد كان الموقف النحوي تُجاه تلك المسموعات هو الجواب عنها بما لا يجعل النصّ دليلاً، واتخذ الجواب عند المانعين صوراً متعدِّدةً، فيما يلي بيانها:

**أوّلاً: الحمل على تقدير محذوف:** وقد جاء ذلك في مواضع منها قوله تعالىٰ: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾؛ فالظاهر فيه أنّ ﴿ فَاطِرَ ﴾ نعتٌ للفظ الجلالة، وهذا لا يجوز عند سيبويه؛ وقد خرّجه علىٰ أنه منادىٰ بحرف نداء محذوف، والتقدير: (يا فاطر)(٢).

**ثانيا: الحمل على وجهٍ إعرابيٍّ آخر:** وهذا ظاهرٌ في قول الشاعر:

وقائلـــةٍ تخشـــىٰ علـــيَّ أظُنُّـــهُ
سَـــيُودِيْ بِـــهِ تَرْحالُـــهُ وجعائلُـــهْ

وقول الشاعر:

وراكضـــةٍ مـــا تَسْـــتجِنُّ بجُنَّـــةٍ
بَعِيْـــرَ حـــلالٍ غادرتْـــهُ مُجَعْفَـــلِ

(١) ينظر المبحث الثاني: (نعت الجمل).

(٢) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة العشرون.

فالظاهر في البيتين أنّ الوصف قد نُعت قبل تمام عمله، فـ(أظُنُّهُ) معمول لـ(قائلة) وقد وُصف بـ(تخشىٰ عليَّ)، و(بَعِيْرَ) منصوب بـ(راكضة) وقد وُصف بـ(ما تَسْتَحِنُّ)، ونعت الوصف قبل تمام عمله لا يجوز عند جماعة من النحويين، وكان من جُملة التأويلات التي ذُكرت في البيتين أنّ قوله: (تخشىٰ عليَّ) وقوله: (ما تَسْتحِنُّ بجُنَّةٍ) حالان من الضمير المستكنّ في اسم الفاعل، لا نعتان[1].

**ثالثا: حمل النعت على وجهٍ آخر من الإتباع:** فقد ذهب الكسائي إلىٰ أنّ الضمير الغائب يجوز نعته إذا قُصد به مدح أو ذمّ أو ترحُّم، كقوله تعالىٰ: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴾، وقوله سبحانه: ﴿ قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ﴾، وكقول الشاعر:

فأصبحتْ بِقَرْقَرىٰ كوانِسا
فلا تَلُمْهُ أن ينامَ البائسا

وحمل المانعون ذلك علىٰ البدل[2].

**رابعا: ربط النعت بمنعوتٍ آخر:** فالمختار عند جماعةٍ من النحويين أنّ النعت لا يُنعت، فإن جاء ما يوهم ذلك جُعل نعتًا للأول، نحو: (مررتُ برجلٍ عاقلٍ كريمٍ)، فـ(كريمٍ) نعت لـ(رجلٍ) وليس نعتًا لـ(عاقلٍ)، وقد أُخذ بهذا التخريج في قوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ ﴾، فقوله: ﴿ ٱلَّذِي جَعَلَ ﴾ يحتمل وجوهًا منها: أنه

(١) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الثالثة عشرة.

(٢) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الأولىٰ.

نعت النعت، أي: نعت للموصول الأول، قال السمين الحلبي: "والمختار أنّ النعت لا يُنعت، بل إن جاء ما يوهم ذلك جُعل نعتًا للأول"[١]، ويريد بالأول: ﴿ رَبَّكُمُ ﴾[٢].

**خامسا: الحكم بالشذوذ:** كما في المنادىٰ المرخَّم؛ فقد عُزي للفراء أنه لا يجوز نعته، وهو رأي ابن السراج، ومما قد يرِدُ علىٰ هذا المذهب قول الشاعر:

فقلتُمْ تعالَ يا يزي بْنَ مُخرِّمٍ
فقلتُ لكم إني حَليفُ صُداءِ

وقول الشاعر:

أحارِ بنَ عَمْرٍو كأني خَمِرْ
ويَعْدُو علىٰ المرءِ ما يأتَمِرْ

أراد في البيت الأول: (يا يزيد)، وفي البيت الثاني: (أحارث)، وقد وُصف المنادىٰ المرخَّم في الموضعين بـ(ابن)، وحُمل ما جاء من ذلك عند المانعين علىٰ الشذوذ، أو علىٰ البدل[٣].

وقد تبيّن فيما مضىٰ أنّ أكثر مسائل هذا الموضوع ليست محلّ اتفاق عند العلماء، فما يمنعه قومٌ قد يجيزه آخرون، وفقًا لما توافر من السماع أو القياس أو غيرهما من أدلّة العقل، وقد يرىٰ المجيز أنّ الحاجة قد تُلحّ علىٰ حضور النعت بوصفه مسلكًا من مسالك البيان، وهو ما اخترتُه في مسائل عِدّة، يأتي منها علىٰ سبيل المثال: اسم الإشارة، فإنّ الأظهر جواز نعته، وهو

(١) الدر المصون ١/ ١٩١.

(٢) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة السابعة عشرة.

(٣)ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الثالثة والعشرون.

مذهب البصريين؛ لأنّ النعت يرفع اللبس؛ ألا ترىٰ أنك إذا قلت: (هذا) وأشرتَ إلىٰ حاضر، كان هناك أنواع من الأشخاص الذين يجوز أن تقع الإشارة إلىٰ كلّ واحد منها، فيبهم علىٰ المخاطب إلىٰ أيّ الأنواع وقعت الإشارة، فتفتقر حينئذٍ إلىٰ الصفة من أجل البيان[1]؟

(١) ينظر المبحث الثاني: (نعت كثير من الأسماء)، المسألة الثالثة.

## الخاتمة:

**يمكن تلخيص نتائج البحث فيما يلي:**

١ـ في العربية ألفاظ يجوز نعتها كالأعلام، وألفاظٌ يجب نعتها كمجرور (رُبَّ) إذا كان ظاهراً في قول بعض النحويين، وألفاظٌ يمتنع نعتها كالجمل، والأفعال، والحروف، وكثير من الأسماء.

٢ـ تبيّن في الحديث التاريخي أنّ الضمير في هذا الموضوع هو أكثر الأسماء حضوراً، وأبرزها وروداً عند العلماء، وقد تجلّىٰ في الدراسة النظرية أنّ أصنافًا من الأسماء إنما مُنعت من النعت لشبهها بالضمير.

٣ـ حديث النحويين عن الأسماء في هذا الموضوع كان مفرَّقًا في أبواب مختلفة، ومع نُمُوّ النحو وتطوّر منهج التأليف فيه، أضحىٰ الحديث عن الأسماء أكثر تأصيلاً، حيث خضعت للتقسيم، فكان منها نوعٌ لا يُنعت ولا يُنعت به، ونوعٌ لا يُنعت ويُنعت به، ونوعٌ يُنعت ولا يُنعت به، ونوعٌ يُنعت ويُنعت به.

٤ـ الأسماء التي لا يجوز نعتها، منها ما لا يُنعت مطلقًا، كأسماء الشرط والاستفهام، والضمائر عند الجمهور، ومنها ما لا يُنعت في بعض الأحوال، كالمصدر فإنه لا يُنعت قبل تمام عمله عند الأكثرين، ومثله الوصف عند البصريين والفراء، وكذا الموصول عند من أجاز نعته؛ فإنه لا يُنعت قبل تمام صلته.

٥ـ من الأسماء ما يمتنع من النعت فقط، ويمكن إتباعه بسائر التوابع، كمعمول الصفة المشبهة عند الزجاج ومتأخّري المغاربة، ومنها ما يمتنع من النعت ومن بعض التوابع، كالضمير؛ فمن النحويين من يرىٰ أنه كما لا يُنعت فإنه لا يُعطف عليه عطف بيان بخلاف البدل منه فإنه سائغ، وكذا

النسق والتوكيد سائغان، ومنها ما يمتنع من النعت ومن سائر التوابع، كالمصدر فإنه لا يجوز نعته قبل تمام عمله عند الأكثرين، كما لا يجوز إتباعه ببقية التوابع.

٦ـ عمَد النحويون إلىٰ تفسير البواعث الموجبة لامتناع النعت في طائفةٍ من المسائل، وكان من جُملة تلك البواعث: مقاربة الفعل، والبُعد عنه، وشبه الضمير، وشبه الأصوات، والاستغناء عن النعت، وافتقاد السماع، وافتقاد العامل، وافتقاد التبعية والتطابق والحال والتمازج.

٧ـ من البواعث المهمّة التي تقتضي منع النعت: أنّ النعت قد يؤدّي إلىٰ إشكال، كالخروج عن الأصل، وفوات الغرض، ووقوع التدافع، ومخالفة الأَوْلىٰ، والفصل بين متلازمين، والنعت بالجامد، والإجراء علىٰ علامة الإضمار.

٨ـ أجاب النحويون عن النصوص التي قد نُعِت فيها اللفظ وهو من جُملة ما قد قيل إنه لا يُنعت، وأخذ الجواب عند المانعين صوراً متعدِّدة، كالحمل علىٰ تقدير محذوف، والحمل علىٰ وجهٍ إعرابيٍّ آخر، وصرف النعت إلىٰ وجهٍ آخر من الإتباع، وربط النعت بمنعوتٍ آخر، والحكم بالشذوذ.

٩ـ تبيّن من هذه الدراسة أنّ جمهرة مسائل هذا الموضوع ليست محلّ اتفاق عند العلماء، فما يمنعه قومٌ قد يجيزه آخرون، وقد يتوسّط فريق ثالث فيستثني من المنع بعض ما يمكن استثناؤه.

١٠ـ عوّل المجيزون علىٰ ما توافر من السماع أو القياس أو غيرهما من أدلّة العقل، وقد يرىٰ المجيز أنّ الحاجة قد تُلحّ علىٰ حضور النعت بوصفه مسلكًا من مسالك البيان، وأنّ زوال اللبس لا يعني الاستغناء عن النعت؛ فقد يأتي لأغراضٍ عِدّة، كالمدح والذمّ والترحُّم، وقد يكون من قبيل الصفة الكاشفة التي توضّح الموصوف الذي لا يشترك فيه شيء وتزيده بيانًا.

والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات.

# ثبت المصادر والمراجع:


_القرآن الكريم.

_ ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد ابن يوسف، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي.

_ الأصول في النحو، ابن السراج، محمد بن سهل، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ_ ١٩٨٥م.

_ الإغفال وهو المسائل المصلَحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، أبو ظبي، المجمع الثقافي، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

_ أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو، عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قداره، عمّان- دار عمّار، بيروت -دار الجيل، ١٤٠٩هـ_١٩٨٩م.

_ أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ_ ١٩٩٢م.

_ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الأنباري، أبو بركات، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.

_ أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، ابن هشام، جمال الدين، ومعه عُدّة السالك إلىٰ تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٣هـ_٢٠٠٣ م.

_ الإيضاح العضدي، الفارسي، الحسن بن أحمد، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ_ ١٩٦٩م.

_ البديع في علم العربية ابن الأثير، المبارك بن محمد الشيباني، تحقيق الدكتور صالح بن حسين العايد، مكة المكرمة، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤٢١هـ.

_ البيان والتبيين، الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل.

_ التبصرة والتذكرة، الصيمري، عبد الله بن علي بن إسحاق ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفىٰ علي الدين، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٢هـ_١٩٨٢م.

_ التبيان في إعراب القرآن، العكبري، أبو البقاء، ط١، بيروت ، دار الكتب العلمية ١٣٩٩هـ_٩٧٩م.

_ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، الرياض، دار كنوز إشبيليا.

_ التصريح بمضمون التوضيح، الأزهري، الشيخ خالد، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط١، الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٨هـ_١٩٩٧م.

_ التعليقة علىٰ كتاب سيبويه، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي، ج١ ط١، ١٤٣٢هـ_ ٢٠١١م، ج٣ ط١، ١٤١٤هـ_١٩٩٤م.

_ تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، أثير الدين، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ_١٩٩٣م.

_ تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور، محمد الطاهر، تونس، الدار التونسية، ١٩٨٤م.

_ التنبيه علىٰ شرح مشكلات الحماسة، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق الدكتور حسن محمود هنداوي، ط١، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ١٤٣٠هـ_٢٠٠٩م.

_ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم، تحقيق أحمد محمد عزوز، ط١،صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٦هـ_٢٠٠٥م.

_ جامع الدروس العربية، الغلاييني، الشيخ مصطفىٰ، ط٣٤، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٨هـ_ ١٩٩٧م.

_ الجمل في النحو، الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق علي توفيق محمد، ط١، مؤسسة الرسالة، دار الأرمل، ١٤٠٤هـ_ ١٩٨٤م.

_ الجنىٰ الداني في حروف المعاني، المرادي، الحسن بن قاسم، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ_١٩٩٢م.

_ حاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط١، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٤هـ_ ٢٠٠٣م.

_ حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك، حقّقه وصحّحه وخرّج شواهده إبراهيم شمس الدين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ_ ١٩٩٧م.

_ خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط٤، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ_١٩٩٧م.

_ الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
_ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، ط٣، دمشق، دار القلم، ١٤٣٢هـ_٢٠١١م.
_ ديوان امرئ القيس، تحقيق الدكتور درويش الجويدي، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٣٠هـ_٢٠٠٩م.
_ ديوان الحطيئة، تحقيق الدكتور درويش الجويدي، ط١، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٩هـ_ ٢٠٠٨م.
_ ديوان حميد بن ثور الهلالي، وفيه بائية أبي دؤاد الإيادي، صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ_ ١٩٥١م.
_ ديوان ذي الإصبع العدواني، حُرثان بن مُحرّث، جمعه وحققه عبد الوهب العدواني ومحمد الدليمي، الموصل، مطبعة الجمهور، ١٣٩٣هـ_١٩٧٣م.
_ ديوان ذي الرُّمة، غيلان بن عقبة العدوي، عُني بتصحيحه وتنقيحه كارليل هنري هيس مكارتني، عالم الكتب.
_ ديوان زهير بن أبي سلمىٰ، تحقيق محمد نعيم بربر، ط١، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٣٠هـ_٢٠٠٩م.
_ ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق صلاح الدين الهادي، مصر، دار المعارف.
_ ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق حسان فلاح أوغلي، ط١، بيروت، دار صادر، ١٩٩٧م.
_ ديوان عبيد بن الأبرص، شرح أشرف أحمد عَدرة، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤١٤هـ_ ١٩٩٤م.

_ ديوان عمرو بن قَميئة، عُني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، ١٣٨٥هـ_ ١٩٦٥م.

_ ديوان كثيِّر عزة، شرحه عدنان زكي درويش، ط١، بيروت، دار صادر، ١٩٩٤م.

_ ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد نعيم بربر، ط١، بيروت، دار الكتب العصرية، ١٤٣٠هـ_ ٢٠٠٩م.

_ السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف.

_شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ_ ٢٠٠٠م.

_ شرح ألفية ابن معط، ابن القواس، تحقيق ودراسة الدكتور علي موسىٰ الشوملي، ط١، الرياض، مكتبة الخريجي، ١٤٠٥هـ_ ١٩٨٥م.

_ شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، ط١، دار هجر، ١٤١٠هـ_ ١٩٩٠م.

_ شرح التسهيل المسمّىٰ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفرائد، ناظر الجيش، محب الدين، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، ط١، القاهرة، دار السلام، ١٤٢٨هـ_ ٢٠٠٧م.

_ شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، علي بن عبد المؤمن، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، العراق، إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٠٠هـ_ ١٩٨٠م.

_ شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، القاهرة، دار التراث، ١٤٠٠هـ_١٩٨٠م.

_ شرح قصيدة بانت سعاد، ابن هشام، جمال الدين محمد، دراسة وتحقيق عبد الله عبد القادر الطويل، ط١، القاهرة، المكتبة الإسلامية، ١٤٣١هـ_ ٢٠١٠م.

_ شرح الكافية، الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، تحقيق يوسف حسن عمر، ط٢، بنغازي، منشورات جامعة قاز يونس، ١٩٩٦م.

_ شرح الكافية الشافية، ابن مالك، جمال الدين، حقّقه وقدّم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ_ ١٩٨٢م.

_ شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ_٢٠٠٩م.

_ شرح المفصل، ابن يعيش، موفق الدين، القاهرة، بيروت، عالم الكتب، مكتبة المتنبي.

_شرح المقرب المسمىٰ التعليقة، ابن النحاس الحلبي، بهاء الدين، دراسة وتحقيق الدكتور خيري عبد الراضي عبد اللطيف، ط١، المدينة المنورة، مكتبة دار الزمان، ١٤٢٦هـ_٢٠٠٥م.

_ صحيح البخاري، طبعة موافقة لطبعة العامرة سنة ١٣١٥هـ، استانبول، تركيا، المكتبة الإسلامية.

_ فتح ربّ البرية في شرح نظم الآجرومية، الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد، ط١، مكة المكرمة، مكتبة الأسدي، ١٤٣١هـ_ ٢٠١٠م.

_ كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط١، بيروت، دار الجيل.
_ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، جار الله، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه الدكتور فتحي عبد الرحمن حجازي، ط١، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ_١٩٩٨م.
_ اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تحقيق غازي مختار طليمات، بيروت- دار الفكر المعاصر، دمشق-دار الفكر ١٤٢٢هـ_ ٢٠٠١م.
_ لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضائل جمال الدين، ط١، بيروت، دار صادر.
_ اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ ، محمد بن الحسن، دراسة وتحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، ١٤٢٤هـ.
_ اللمع، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، حقّقه فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية.
_ مجالس ثعلب، أبو العباس، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٦، القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠٦م.
_المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ.
_ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.

_ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه محمد أحمد جاد المولىٰ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية.

_ المسائل البصريات، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، القاهرة، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ_١٩٨٥م.

_ مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض علىٰ الدليل النقلي، الدكتور محمد بن عبد الرحمن السبيهين، ط١، الرياض، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٦هـ_٢٠٠٥م.

_ المسائل المنثورة، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، تحقيق وتعليق الدكتور شريف عبد الكريم النجار، دار عمار.

_ المساعد علىٰ تسهيل الفوائد، ابن عقيل، بهاء الدين، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، ط٢، جامعة أم القرىٰ، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤٢٢هـ_٢٠٠١م.

_ مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، أبو محمد، تحقيق ياسين محمد السوّاس، ط٣، دمشق، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ_٢٠٠٢م.

_ معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيىٰ بن زياد، تحقيق محمد علي النجار، ط٣، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٢هـ_٢٠٠٢م.

_ معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، أبو إسحاق، تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي، ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ_١٩٨٨م.

_ معاني النحو، السامرائي، الدكتور فاضل صالح، ط١، عمّان، دار الفكر، ١٤٢٠هـ_ ٢٠٠٠م.

_ المعجم الوسيط، مجموعة من المؤلفين، ط٤، القاهرة، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ١٤٢٥هـ_٢٠٠٤م.
_ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، جمال الدين، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ط٣، دار الفكر، ١٩٧٢م.
_ المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، جار الله، تحقيق الدكتور علي بو ملحم، ط١، بيروت، مكتبة الهلال، ١٩٩٣م.
_ المقاصد الشافية، الشاطبي، أبو إسحاق، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين وآخرين، ط١، جامعة أم القرىٰ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٢٨هـ_٢٠٠٧م.
_ المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، عبد القاهر، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد ١٩٨٢م.
_ المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، القاهرة، المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٥هـ_١٩٩٤م.
_ المقرب، ابن عصفور، علي بن عبد المؤمن، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ_ ١٩٧٢م.
_ المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق إبراهيم مصطفىٰ، وعبد الله أمين، ط١، دار إحياء التراث القديم، ١٩٥٤م.
_ موصل الطلاب إلىٰ قواعد الإعراب، الأزهري، خالد بن عبد الله، حققه وعلق عليه الدكتور عبد الكريم مجاهد، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ_ ٢٠٠٦م.

_ النحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، ط١٥، دار المعارف.

_ موقع المنيسي
https://www.almenesi.com/play.php?catsmktba=490

_ نتائج الفكر في النحو، السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، حقّقه وعلّق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوَّض، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ_ ١٩٩٢م.

_ همع الهوامع، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتب التوفيقية.